



المجلس السياسي الأعلى

مسودة

الرؤية الوطنية

لبناء الدولة اليمنية الحديثة

يد تحمي ويد تبني



المجلس السياسي الأعلى

مسودة

الرؤية الوطنية

لبناء الدولة اليمنية الحديثة

يدتحمي ويدتني



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم الرئيس
٥	مقدمة
٦	أولاً: خلفية الرؤية ومبرراتها
٨	ثانياً: منهجية التخطيط المتبعة
١١	ثالثاً: أبرز تحديات الوضع الراهن
١٣	رابعاً: الرؤية
١٣	أ. الرؤية
١٣	ب. مرتكزات الرؤية
١٣	ج. الغايات
١٤	د. محاور الرؤية:
١٦	١. محور المصالحة الوطنية والحل السياسي
١٦	٢. محور منظومة إدارة الحكم:
١٦	أ. أسس بناء الدولة
١٧	ب. الحكم الرشيد ومكافحة الفساد
١٧	ج. الحكم المحلي
١٧	د. المنظومة الرقابية
١٨	هـ. الحقوق والحريات والإعلام
١٨	و. المشاركة المجتمعية
١٩	٣. محور البناء الاجتماعي:
١٩	أ. التماسك الاجتماعي والتنمية المجتمعية
١٩	ب. الهوية والثقافة
١٩	ج. العدالة الاجتماعية
٢٠	د. السكان
٢٠	هـ. مكافحة الفقر
٢٠	و. الاستجابة الإنسانية
٢١	٤. محور الاقتصاد



٢٢	٥. محور التنمية الإدارية والبناء المؤسسي
٢٢	أ. الإصلاح الإداري والبناء المؤسسي
٢٢	ب. الخدمة المدنية
٢٣	٦. محور الأمن والعدالة:
٢٣	أ. القضاء والوصول للعدالة
٢٤	ب. الإصلاح التشريعي
٢٤	ج. سيادة القانون
٢٤	د. الأمن
٢٥	٧. محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي:
٢٥	أ. الابتكار والمعرفة
٢٥	ب. البحث العلمي
٢٥	٨. محور التعليم
٢٦	٩. محور الصحة
٢٦	١٠. محور البنية التحتية وخدماتها
٢٧	١١. محور الأمن القومي والسياسة الخارجية:
٢٧	أ. الأمن القومي لليمن
٢٧	ب. السياسة الخارجية
٢٧	ج. الدفاع
٢٨	١٢. محور البيئة والتنمية العمرانية:
٢٨	أ. البيئة
٢٨	ب. التنمية العمرانية
٢٩	خامساً: سمات وخصائص الرؤية
٣٠	سادساً: عوامل النجاح وتحديات تنفيذ الرؤية
٣٢	سابعاً: إدارة العمل لتنفيذ الرؤية
٣٢	أ. هيكل إدارة الرؤية
٣٣	ب. آلية المتابعة والرقابة والتقييم
٣٥	ج. أدوار المعنيين
٣٦	د. الدعم والمساندة لتنفيذ الرؤية
٣٧	هـ. موجّهات أساسية للتنفيذ
٣٩	ثامناً: الموارد ومصادر الدعم المالي لتنفيذ الرؤية



مهدي محمد المشاط
رئيس المجلس السياسي الأعلى

تقديم

أطلق الرئيس الشهيد صالح على الصماد في يوم السادس والعشرين من مارس ٢٠١٨م مشروع بناء الدولة وإرساء مبدأ العمل المؤسسي تحت شعاريد تحمي ويد تبني فكان هذا النداء صادقا وواعيا ومدركا حتمية النهوض ومواجهة التحديات التي يمر بها الشعب اليمني؛ لأن الشهيد أدرك جذر المشكلة اليمنية وبؤرة الصراعات السياسية في اليمن، وأدرك أيضا أنّ أي حلول للصراع السياسي وإيقاف الأطماع الإقليمية في اليمن لا تلامس بناء الدولة اليمنية إنما هي حلول ترقيعية لا تبني دولة ولا تحقق استقرارا ولا تنمية ولا استقلالاً للسيادة، وحينئذٍ ستظل الدولة اليمنية خاضعة ورهينة وتابعة على المستوى الإقليمي والدولي ومطمعاً لقوى الاستئثار والاستحواذ والفساد.

وقد كان اطلاق المشروع لبناء الدولة كأساس يتفاعل معه كل مخلص من الشعب اليمني وقواه السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة بفهم ومنهج الشعار الذي أطلقه الشهيد في الحماية و البناء لتكون الحصن الضامن للوحدة الوطنية للشعب اليمني التي ترسخ معها مقومات وثوابت أمنه واستقراره وتنميته وتطوره ولتحافظ على عزته وكرامته، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ايجاد دولة قوية عادلة أثبتت الايام والحقائق التاريخية ان لا سبيل لتحقيق ذلك في ظل دولة ضعيفة مسلوبة القرار تقوم على التبعية والتقسام للسلطة.

لم تشهد الجمهورية اليمنية حتى اليوم دولة مستقرة تنفذ دور ووظائف وقيم الدولة وهويتها المتعارف عليها، لذا فإننا نطلق اليوم هذه الرؤية الوطنية للتعبير عن هذا المشروع لبناء الدولة بما يحمله معنى البناء من أسس ومبادئ وقيم وطنية خالصة تتضمن الإصلاح والتطوير والتفعيل، ومن خلال هذه الرؤية ننشد ونتطلع إلى بناء الدولة اليمنية الموحدة والقوية ذات المؤسسات الحقيقية العادلة والقادرة على تأدية وظائفها الأساسية وتقديم الخدمات للمواطنين بما يكفل كرامتهم وحقوقهم، تكون السيادة فيها للقانون، من واجباتها إدارة وتنسيق الجهود والموارد، وتذليل الصعاب، والقيام بما لا يقدر عليه الجهد الخاص كمؤسسات أو كأفراد من أجل تحقيق أقصى حد ممكن من العيش الكريم لمواطنيها.

سيادة القانون هو عنوان الدولة اليمنية الحديثة ومفردات هذا القانون هو مضمونها وهي مفردات تقاس بمدى صيانتها لحقوق الإنسان وحرياته وتنظيمها لواجباته، وفي هذا السياق نؤكد كمجلس سياسي أعلى أن منهجنا سيكون بإذن الله تطبيق العدل بين الناس وتوفير أعلى سقف للحرية وحمايته بما لا يستخدم ضد الوطن والمصلحة الوطنية العليا أو يخدم الأعداء المترصين باليمن وخاصة في هذه المرحلة الاستثنائية التي نخوض فيها معركة العزة والكرامة منذ ثلاث سنوات ونصف في مختلف الجهات العسكرية دفاعاً عن الأرض والعرض.



إنّ دولة المؤسسات ستحقق الأمن والعدل وتوفر الاستقرار السياسي والتنمية من خلال تشريعاتها وقوانينها وصدق التوجه والإيمان به وستكون بيئة حاضنة وضامنة لتحقيق شروط النهضة من خلال مؤسسات وتشريعات لا تتأثر وظيفتها بتداول السلطة ولا بتغير الحكام، وما نصبو إليه هو مؤسسات قوية شفافة تناسب فيها المعلومات بيسر مع ضمان تكاملها وتأمين وظائفها بما يحقق التناغم والانسجام في الأداء.

وإذا كان الرد على العدوان هو الثبات في جهات القتال فإنّ نجاح الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة هو أبلغ رد وأمضى قوة، وهو تحد سيكون له ساحاته النضالية المتعددة على المستوى الشعبي والسياسي والاقتصادي والاداري والخدمي والاجتماعي والثقافي وهذا يتطلب منا جميعاً استنهاض قوانا الذاتية بأفاقها العظيمة لخوض معركة التحدي دفاعاً عن بناء الدولة اليمنية وسيادتها. كما لا يمكن للدولة أن تستقر وللتنمية أن تزدهر ما لم تكن محاربة الفساد والإرهاب على رأس أولوياتها، فمواجهة العدوان تتطلب وعياً كبيراً بخطورة الفساد والمفسدين الذين جعلوا خلال عدة عقود أجهزة ومؤسسات الدولة مسرحاً لثقافة الفساد المالي والإداري.

إن من أهم مهام الدولة اليمنية الحديثة الحفاظ على استقلالية اليمن وسيادته ووحدته من أي هيمنة أو وصاية أو تبعية أو احتلال، وبناء علاقات متكافئة مع الدول العربية والإسلامية وكل دول العالم على القواعد والمصالح والمنافع المشتركة بين الشعوب والدول ملتزمين بكل الواجبات تجاه أمتنا العربية والإسلامية والعالم.

كما أن السلام والحل السياسي اللذين ننشدهما يقومان على الشراكة والتوافق مرجعيتهما وحاكمتيهما الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وإننا إذ ندشن هذا المشروع الوطني العملاق ندعو كل القوى السياسية إلى وضع حد للصراع الذي يضعف الدولة اليمنية، ونقول لهم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا لننتج في مشروع حقيقي لبناء الدولة اليمنية الحديثة العادلة تستوعب مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها وتطور كل ما تحتاج إليه من متطلبات لبناء الدولة اليمنية الحديثة، فالمصالحة الوطنية لا تحملها سوى النفوس الأبية العظيمة التي تتجاوز جراحها وآلامها إلى ما هو أعظم وأهم.

وتعزيزاً لمصادقية توجهنا وأملنا في توحيد أيدي اليمنيين ندعو كل القوى السياسية إلى مصالحة وطنية شاملة، وأن نجعل كل ما يعيقها من صراعات أو ثارات سياسية خلف ظهورنا، ولنمضي بعون الله وتوفيقه يدًا بيد مع كل المخلصين لهذا الوطن فيما يحقق مصلحة الوطن العليا ومصالحة الأجيال القادمة.

وإذ نضع أولى لبنات هذا الصرح الوطني الرائد نعتبر الانخراط فيه واجباً وطنياً على كل اليمنيين وفاءً لدماء الرئيس الشهيد صالح الصماد وكل الشهداء الذين سقطوا في سبيل الدفاع عن الوطن، وهذا الجهد الذي نقدمه بين يدي الشعب كمنهج وموجهات عامة وبرنامج عمل للأجهزة والمؤسسات الرسمية كل فيما يخصه إنما يأتي انطلاقاً من المسؤولية والواجب نحو تنفيذه وتطويره وتحديثه وفق القنوات الرسمية ذات العلاقة، لا نبتغي من وراءه المزايدة أو الشهرة أو المنة على أحد إنما نقدمه لخدمة الشعب والنهوض بالوطن. فلقد ظلت الدعوة لبناء الدولة اليمنية الحديثة العادلة مجرد شعارات وأهداف ترفع دون أن تتحول إلى أهداف نضالية وواقعة معاشاً، أما اليوم فالإرادة السياسية تقف بكل قوة خلف هذا المشروع الذي ينبغي أن يتحول إلى واقع في كل الأجهزة والمؤسسات الرسمية ليكون نقطة تحول مضيئة نحو المستقبل تستقطب كل الوطنيين وتغيض أعداء اليمن أيًا كانوا وأينما وجدوا.

إن العمل وفق هذه الرؤية الوطنية بإرادة وعزم يضع اليمن على الطريق القويم نحو المستقبل المشرق وذلك كفيل بإيجاد موطئ قدم ثابت وراسخ لليمن في المنطقة والإقليم وبين الأمم، نعم هذا هو مشروعنا للمستقبل نقدمه ونحن ندرك جيداً كل العوامل المحيطة بواقعنا والتحديات التي يأتي في مقدمتها العدوان والحصار بكل أنواعه وأثاره، فلتتكاتف كل الجهود المخلصة لهذا الوطن للبدء في التأسيس الصحيح لبناء الدولة اليمنية الحديثة وعلى بركة الله ندشن معا أولى لبنات هذا الأساس ومشوار الالف ميل يبدأ بخطوة.



مقدمة

مثلت الخطوات والتوجهات والقرارات والخطابات والمواقف التي عبر عنها الرئيس الشهيد صالح الصماد منذ بداية توليه رئاسة المجلس السياسي الأعلى خارطة طريق لبناء الدولة اليمنية الحديثة وتفعيل وإصلاح وتطوير مؤسساتها، فقد مثل النموذج للقيادة الوطنية التي تعمل بلا كلل من أجل حماية الوطن وبنائه لتجسيد مقولته دولة للشعب وليس شعب للدولة.

عقب استشهاد الرئيس الصماد أكد الرئيس مهدي المشاط السير على خطاه وكلف المجلس السياسي الأعلى فريق العمل الذي كان قد بدأ بوضع اللمسات الأولى للمشروع بالاستمرار ومواصلة العمل حيث تم وضع الإطار العام للمشروع ومنهجيته ومحتوياته وغاياته والمحاور والأهداف والمبادرات بعد التواصل مع العديد من الخبراء والمعينين وعقد العديد من ورش العمل المصغرة واللقاءات والنقاشات للوقوف على ما أمكن من التقييم للوضع الراهن في العديد من جهات العمل الرسمية وتم عرض العمل على عدد من الخبراء لتجويده وإبداء الملاحظات عليه وبذلك تم إنجاز المسودة الأولى لمشروع الوثيقة الرئيسية للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة،

هذه الرؤية تتمتع بالشمولية والوضوح والاستدامة هدفها الأساسي ومحور ارتكازها هو المواطن وخدمته وهي أول خطة طويلة الأجل مكتوبة في اليمن تعبر عن طموح وتطلعات الشعب اليمني المنتظر إنجازها بحلول العام ٢٠٣٠ تقوم على الشراكة المجتمعية في مختلف القضايا الاستراتيجية الوطنية، ولذلك من المنتظر تطوير وتحديث هذه المسودة بعد عرضها على الشعب اليمني والأحزاب والمكونات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمثقفين وكل الفئات بغرض ائثارها لتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع والمساهمة الجادة في التخطيط لمستقبل اليمن القريب والبعيد.

أهمية هذه الرؤية تنبع من كونها وعاء لتوحيد كل الجهود الرسمية والشعبية وتوجيهها ضمن مشروع موحد وجامع بأهداف ورؤية وخطط استراتيجية واضحة يعمل الجميع في إطار نسق واحد وتنخرط فئات المجتمع في ورشة عمل كبرى هدفها البناء والتنمية وإنجاز كل المشاريع المؤثرة التي يمكن تحقيقها في الأجل الثلاثة القريب والمتوسط والبعيد فالرؤية تستفيد من كل الامكانيات المتاحة ومن التنوع الجغرافي لليمن ومن عمق الهوية وجذور التاريخ والحضارة اليمنية وتؤمن الرؤية بان تقدم اليمن ليس حلما ولا يجوز ان يبقى مجرد حلم فأبناء اليمن يستطيعون القيام بذلك لتحقيق التغيير المنشود.

التغيير المنشود الذي تهدف اليه الرؤية سيكون من خلال التغلب على مختلف التحديات لبناء دولة يمنية قوية عادلة ذات مؤسسات تعمل من أجل حياة كريمة لمواطنيها وتحمي الوطن وتحقق استقلاله من أي تبعية اقتصادية أو سياسية، وتحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بصورة متدرجة، وتضبط الأوعية الإيرادية لتغطية المرتبات في الوقت الحالي وتقدم النفقات التشغيلية اللازمة لأجهزة ومؤسسات الدولة وتوفر المتطلبات الرئيسية للصمود ثم الانطلاق نحو التعافي ورفع مستوى المعيشة والحياة الكريمة للمواطنين وبناء قدرات مؤسسية وبشرية تكسب اليمن مكانتها المتميزة التي تستحقها في مختلف المجالات.



أولاً

خلفية الرؤية ومبرراتها

1. خلفية الرؤية:

تبدأ هذه الرؤية من المجتمع اليمني وتنتهي إليه فهي تمثل القاسم المشترك لحاجاته والقضايا المشتركة التي طالبت - ولا زالت - بها مختلف القوى السياسية اليمنية وهي تعبير عن طموح اليمنيين بمختلف مشاربهم كما أنها متاحة للشعب اليمني بكل فئاته للمشاركة في تطويرها على نحو متواصل ومستمر كي تستجيب لرغبة وحاجة المواطنين في التغيير وفرض العدالة وسيادة القانون والقضاء على سوء الإدارة وضعف الحوكمة والنهوض بالأداء الاقتصادي والمرافق الخدمية وإصلاح القضاء والأجهزة الأمنية وتوفير العدالة الاجتماعية لإحداث نقلة نوعية لليمن تعبر عن تطلعات الشعب نحو التحول الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي وتحريك عجلة التنمية.

هذه الرؤية الوطنية بمثابة نداء الواجب لجميع اليمنيين لحشد كل الطاقات لوضع اليمن على مسار التنمية المستدامة بحيث تعتمد نهجاً تطلعياً في الغايات والسياسات والأهداف والبرامج وعلى الجميع مؤسسات ومرافق وأجهزة ونخب وقيادات في الدولة وفي الأحزاب والمنظمات ومختلف شرائح المجتمع أن يكونوا واثقين من القدرة على الاستفادة من تجارب ودروس الماضي، وتجارب الآخرين الناجحة الماثلة أمامنا خير دليل وأهمها تجربة دولة رواندا التي شهدت حرباً عرقية طاحنة مورست خلالها أبشع المجازر فيما نراها اليوم في مصاف الدول الأفريقية الأكثر نمواً خلال فترة أقل من عشرين عاماً وفقاً لرؤية واضحة أسهمت في إحداث تغييراً جذرياً ملفتاً.

تتضمن الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة عدداً من المحاور أبرزها المصالحة وتحقيق السلام وأسس بناء الدولة والحكم الرشيد والحكم المحلي والحقوق والحريات و البناء الاجتماعي والهوية والثقافة والاقتصاد والزراعة والتنمية الإدارية والبناء المؤسسي والأمن والقضاء والرقابة والوصول للعدالة والإصلاحات التشريعية والخدمات الأساسية والبنية التحتية والسكان ومكافحة الفقر والأمن القومي والسياسة الخارجية والبيئة والتنمية العمرانية كمحاور رئيسية وفرعية لمواجهة أبرز التحديات الوضع الراهن التي تواجه اليمن والتي سيأتي سردها لاحقاً، ومنها تأتي أهمية هذه الرؤية في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ اليمن.

تمثل هذه الرؤية مشروعاً جامعاً لمواجهة التحدي الأبرز المتمثل في حوار اليمنيين فيما بينهم لبناء الدولة اليمنية الحديثة لتجاوز الصراعات السياسية نحو البناء والتحول نحو التنمية والتطور والتقدم كونها لا تعبر عن تيار أو توجه بعينه بقدر ما تعبر عن اليمن كل اليمن وعن الهوية اليمنية الموحدة التي انتصرت على العديد من التحديات على مر التاريخ وهو ما سيتكرر اليوم بروح من التماسك الاجتماعي بين المواطنين مدعوم بدولة وقيادة سياسية قادرة وذات إرادة.



2. مبررات الرؤية:

أهم المبررات التي تستند عليها الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة تتمحور في:

١. حتمية الصمود لتحقيق السلام الذي يؤدي إلى الإجماع الوطني وبناء الدولة المدنية الحديثة وإخراج اليمن من الارتهاق والتبعية.
٢. الاستجابة لما يمليه الواجب الوطني ومبادئ وأهداف الثورة والقيم الوطنية والدينية بضرورة النهوض بالوطن والانتصار لإرادة الشعب والوفاء لتضحياته.
٣. استنهاض هوية الشعب اليمني التاريخية والحضارية.
٤. تحديد أولويات المرحلة لتجاوز التحديات القائمة والانطلاق نحو التعافي.
٥. حشد الجهود والموارد الوطنية المختلفة وترشيدها وتوظيفها لبناء الدولة اليمنية الحديثة وفقاً للأولويات وتعزيز متطلبات التنمية عبر رؤية موحدة.
٦. توفير إجماع وطني لمسار بناء الدولة اليمنية الحديثة وحمايتها عبر وثيقة مدعومة من مختلف الأطراف السياسية الوطنية.
٧. النهوض بدور مؤسسات الدولة وحوكمة أداؤها وسيادة القانون فيها. وتوفير بيئة مؤسسية ملائمة للبناء والتنمية لخدمة المجتمع ووفقاً لرؤية واضحة.
٨. امتلاك الإرادة الوطنية واستقلال القرار السياسي بعيداً عن الإملاءات والوصاية والتبعية.
٩. تعزيز العدل وإعادة الاعتبار للقضاء.
١٠. توفّر رؤية مستقبلية موحدة تعمل عليها مختلف الحكومات خلال السنوات القادمة بغض النظر عن تغير الحكومات.
١١. تمكين المجتمع والمؤسسات الرقابية المعنية والمواطن من الرقابة على تنفيذ الرؤية.
١٢. تحديد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المعنيين بتجاوز تحديات المستقبل والنهوض وفقاً لأهداف محددة.



ثانياً

منهجية التخطيط المتبعة

جرى إعداد هذه الرؤية وفقاً لأسس التخطيط الاستراتيجي القومي والتي استندت على ما يلي:

١. اعتماد نموذج التخطيط القومي:

من خلال نموذج (فكر، انظر، ارسم) حيث تم وضع وثيقة الرؤية من خلال ثلاث مراحل هي فكر وتعني صياغة التوجه الاستراتيجي المتمثل بالرؤية والغايات الاستراتيجية والمرتكزات، ثم انظر، التي تم من خلالها إجراء تحليل معمق للوضع الراهن على مستوى القطاعات ثم صياغة الأهداف ووضع المبادرات، وأخيراً خطط، أي وضع الخطط الاستراتيجية المرحلية والخطط التشغيلية.

٢. وضع الرؤية من خلال أسلوب تشاركي، يشمل:

- أ. الحكومة: باعتبارها المعنية عن وضع الخطط الاستراتيجية والتنفيذ، حيث ساهمت مختلف الوزارات بإعداد مكونات الرؤية عن طريق نماذج عمل وجلسات نقاش، إلى جانب إعدادها لملخصات تحليل الوضع الراهن ومقترحات خطط للجهات في إطار الرؤية أثناء الانتقال للتنفيذ.
- ب. القطاع الخاص: إشراك رجال أعمال ومدراء بنوك ودور خبرة، من خلال جلسات نقاش وتقديم مقترحات لتطوير مكونات الرؤية.
- ج. خبراء: مشاركة خبراء في مجالات اجتماعية واقتصادية وخبراء تخطيط لإثراء الرؤية وتحسين مكوناتها بما في ذلك أساتذة جامعات.
- د. المجتمع المدني: تم أخذ آراء عدد من المختصين في المجتمع المدني ومشاركتهم من خلال جلسات نقاش وتقديم مقترحاتهم التي أخذت بالاعتبار أثناء صياغة الرؤية.

٣. اعتماد مرجعيات شاملة كمنطلقات لصياغة الرؤية شملت:

- أ. دستور الجمهورية اليمنية.
- ب. مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتوافق عليها.
- ج. القوانين والتشريعات الأساسية.
- د. الخطط الاستراتيجية القطاعية والبرامج الحكومية السابقة.
- هـ. خطة التنمية المستدامة العالمية (٢٠١٦-٢٠٣٠).
- و. مقترحات ورؤى المؤسسات الحكومية.
- ز. رؤى وتصورات الأحزاب والمكونات السياسية.
- ح. مجموعة من التجارب والممارسات الدولية الناجحة.

٤. مستويات التخطيط وإعداد الرؤية:

- أ. تم تحديد مستويات التخطيط لإعداد الرؤية بخمسة مستويات، هي:
 - مستوى الرؤية: وهي صيغة نص يعكس الصورة المنشودة التي يتطلع المجتمع الوصول إليها حتى ٢٠٣٠م.
 - مستوى الغايات: تعبر عن الاستراتيجيات العامة على مستوى القطاعات والمجالات المستهدفة تتضمن نص عن كل قطاع أو مجال يوضح الغاية المنشودة حتى ٢٠٣٠م.
 - مستوى الأهداف: حيث تم وضع لكل غاية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية مع وضع مؤشرات قياس لها.
 - مستوى المبادرات: حيث تم وضع مجموعة من المبادرات المترجمة لكل هدف استراتيجي في مصفوفة الرؤية الوطنية.
 - مستوى المشروع/المهمة: حيث سيتم عكس كل مبادرة من خلال مشروعات أو مهام في إطار الخطط التشغيلية لكل جهة.



مستويات التخطيط ضمن الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة



ب. فرق العمل:

- الفريق الفني: مجموعة من الخبراء والمعنيين وهو يتبع مباشرة المجلس السياسي والمعني بتصميم منهجية الرؤية وصياغتها، مراجعة الوثائق الوطنية والرؤى الدولية ووضع الملخصات عنها، التنسيق لمشاركة الأطراف المعنيين واستيعاب ملاحظاتهم وتضمينها في الوثيقة الأساسية للرؤية.
- فريق الخبراء: تقديم الاستشارات والآراء للفريق الفني واللجنة الوزارية القطاعية لتحسين صياغة الرؤية والخطط الاستراتيجية المرحلية ووضع مؤشرات الأداء، المشاركة في إدارة جلسات النقاش والورش.
- اللجنة الوزارية القطاعية: هي الجهاز الفني لمجلس الوزراء فيما يتعلق بتنفيذ الرؤية، تعنى بالتنسيق بين الجهات، إقرار الخطط المرفوعة من الجهات، إعداد الخطط الاستراتيجية المرحلية، المتابعة والإشراف على تنفيذ الخطط الاستراتيجية.
- الفرق المؤسسية بالجهات: وهي المسؤولة عن وضع الخطط التشغيلية لمكونات الرؤية التي تعنى بها الجهات وتنفيذها وإعداد تقارير الإنجاز المرحلية لمستوى التنفيذ.

ج. مراحل التخطيط:

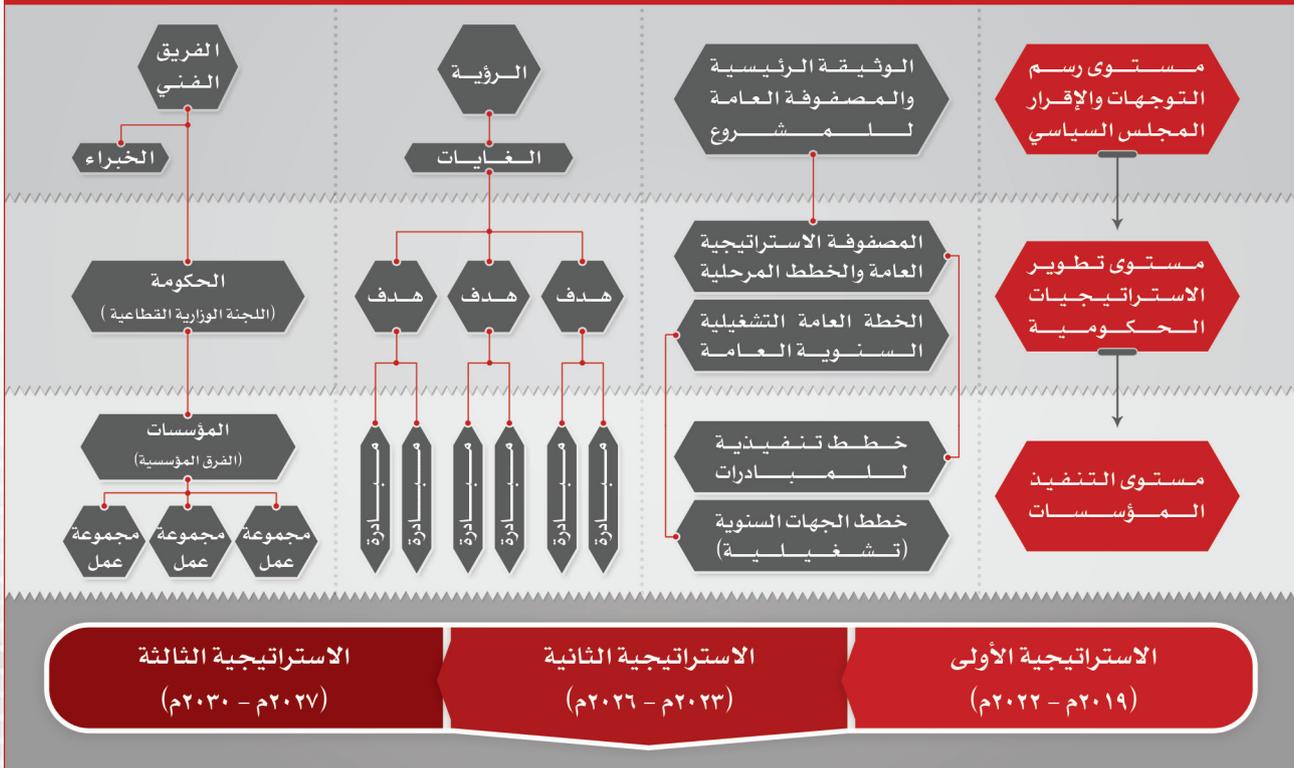
- مرحلة التحضير: الاطلاع على الخطط المحلية والرؤى الدولية، وتحديد التحديات التي تواجه البلد، الاطلاع على المتغيرات الدولية المستقبلية.
- مرحلة صياغة التوجهات الرئيسية للرؤية: صياغة نص الرؤية والغايات الاستراتيجية، ووضع الأهداف وقائمة المبادرات ذات الأولوية.
- مرحلة وضع الاستراتيجيات الفرعية: تحليل عام الوضع الراهن على مستوى القطاعات والمجالات وتحديد الفجوة، وضع المبادرات اللازمة لسد الفجوة على مستوى كل هدف، وضع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية.
- مرحلة التنفيذ: تشمل ثلاث مراحل، مرحلة تنفيذ الاستراتيجية الأولى للرؤية: الصمود والتعافي وبناء القدرات ٢٠١٩-٢٠٢٢م، مرحلة تنفيذ الاستراتيجية الثانية للرؤية: البنية المؤسسية وإعادة البناء وتعزيز مقومات الاستقرار ٢٠٢٣-٢٠٢٦م، مرحلة تنفيذ الاستراتيجية الثالثة للرؤية: النهوض والتميز ٢٠٢٧-٢٠٣٠م.



مراحل وخطوات التخطيط لوضع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة



إطار إعداد الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة





ثالثاً

أبرز تحديات الوضع الراهن

ارتباطاً بما تم الإشارة إليه بشأن منهجية إعداد هذه الرؤية والتي اعتمدت على أنموذج التخطيط القومي كإطار عام قام على مراجعة الخطط الاستراتيجية على المستوى القطاعي والمؤسسي الوطنية، وكون هذه الرؤية تستهدف بالدرجة الأولى التعامل مع التحديات الحالية والمتجددة، فقد تم إجراء عملية تحليل مركز للوضع الراهن يستهدف الوصول إلى أبرز التحديات إلى جانب مناقشة القيادة حول تلك التحديات وما تراه ذا أولوية منها حيث كشفت عملية التحليل تلك عن حزمة من التحديات بلغ عددها (٤١).

١. منظومة إدارة حكم مختلفة وغير متكاملة.
٢. وضع سياسي منقسم تحول إلى صراع متجذر منذ عقود.
٣. توافق وطني ضعيف في ظل استقطاب أطراف خارجية إقليمية ودولية.
٤. فساد مستشري وتقسيم غير عادل للثروة.
٥. تعطيل لمبدأ التداول السلمي للسلطة منذ عقود نتيجة الصراعات الدائرة.
٦. نظام سلطة محلية لا يلبي طموحات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة.
٧. ضعف أداء الأجهزة الرقابية وتبعيتها للقرار السياسي وضعف التنسيق فيما بينها.
٨. انقسام ومشكلات اجتماعية متجددة.
٩. فقر وحرمان يتسع في ظل توقف التمويل المحلي والخارجي لشبكة الأمان الاجتماعي.
١٠. ترسخ الولاء الشخصي كمعيار للولاء الوطني.
١١. ضعف المشاركة المجتمعية.
١٢. ضعف العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
١٣. استهداف هوية وثقافة المجتمع اليمني، وتقويض قيم التسامح بين أبناء اليمن.
١٤. اقتصاد منهار وموارد غير مستغلة وإدارة اقتصادية غائبة.
١٥. توقف تام للمساعدات والمنح.
١٦. تضخم لحجم الدين العام.
١٧. استثمار ضعيف وبيئة غير محفزة.
١٨. اختلال في إدارة وتنمية الموارد العامة.
١٩. قطاع زراعي تقليدي، وثروة سمكية وأحياء بحرية مهجرة واستغلال غير أمثل للموارد المائية رغم شحها.
٢٠. قطاع صناعي ضعيف ومحدود ومصادر طاقة غير ملبية.
٢١. أداء حكومي ونظم إدارية ضعيفة وتضخم تنظمي ووظيفي.
٢٢. غياب لمبدأ الجدارة والنزاهة في الاختيار والتعيين.
٢٣. غياب تام لتقييم الأداء المؤسسي والوظيفي وضعف نظام المساءلة والمحاسبة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.



٢٤. ضعف وظيفة التخطيط الاستراتيجي والتوجيه والإشراف والمتابعة والتقييم.
٢٥. تشريعات ونظم خدمة مدنية وموارد بشرية متقادمة. وسياسات أجور غير عادلة وقدرات بشرية ضعيفة.
٢٦. اختلال في منظومة الأمن والعدالة.
٢٧. بناء مؤسسي ومنظومة تشريعية قضائية وقانونية قاصرة ورقابة ذاتية غير فعالة.
٢٨. قصور في مواكبة التوجهات العالمية في مجال الابتكار والمعرفة والبحث العلمي.
٢٩. تعليم لا يلبي احتياجات التنمية ومتطلباتها.
٣٠. نظم وخدمات صحة عامة لا تلي احتياجات المواطن.
٣١. محدودية توفر الخدمات العامة الأخرى وعدم تلبيتها لاحتياجات المواطن وتطلعاته.
٣٢. دمار وضعف في البنية التحتية وارتفاع كلفة إعادة الإعمار.
٣٣. خلل في منظومة الحماية والأمن القومي للبلد.
٣٤. التدخل الخارجي ومحاولة فرض وصاية على اليمن.
٣٥. بيئة مهملة ومعرضة للمخاطر.
٣٦. تنمية عمرانية ضعيفة ومختلة.



رابعاً

الرؤية

سيتطلب تحقيق الرؤية الوطنية مدى زمنياً يستغرق اثني عشر عاماً تتوزع على ثلاث مراحل زمنية، تمتد كل مرحلة أربع سنوات، هي مرحلة تنفيذ الاستراتيجية الأولى ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ م، ومرحلة تنفيذ الاستراتيجية الثانية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٦ م، ومرحلة تنفيذ الاستراتيجية الثالثة ٢٠٢٧ - ٢٠٣٠ م.

أ. الرؤية:

بناء دولة يمنية حديثة ديمقراطية مستقرة وموحدة ذات مؤسسات قوية تقوم على تحقيق العدالة والتنمية والعيش الكريم للمواطنين وتحمي الوطن واستقلاله وتنشد السلام والتعاون المتكافئ مع دول العالم.

ب. مرتكزات الرؤية:

١. دولة يمنية موحدة ومستقلة وقوية وديمقراطية وعادلة.
٢. مجتمع متماسك وواع ينعم بحياة حرة وكريمة.
٣. تنمية بشرية متوازنة ومستدامة تهتم بالمعرفة.

ج. الغايات:

١. مصالحة وطنية شاملة بين الأحزاب والمكونات السياسية ومختلف الفئات، تعالج الوضع الراهن على قاعدة العدالة وجبر الضرر وتبرئ لبلورة حل سياسي سلمي شامل ومنع التدخلات الخارجية والحفاظ على السيادة الوطنية والمصالح العليا للوطن.
٢. منظومة حكم تقوم على أسس حديثة وديمقراطية، تعتمد مبدأ التداول السلمي للسلطة، تتيح حقوق وحرريات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإعلام حرومستقل يعزز من دور المواطن ومساهمته في التنمية، وممارسة حكم يستثمر الموارد الذاتية لتعزيز التكامل والعدالة في توزيع الثروة، والتنمية على المستويات المحلية والمركزية، وبناء مؤسسات حكم فاعلة تعمل من أجل المواطن، وتطبيق منظومة حكم رشيد تكافح الفساد وتضمن سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة الاجتماعية الفاعلة، وتعمل على تهيئة مختلف المقومات اللازمة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي لتحقيق بيئة محفزة للتنمية المستدامة والشاملة.
٣. مجتمع حديث ومتماسك يعترف بهويته وأصاله قيمه وحضارته وإنسانيته والحفاظ عليها وتحصينها من العوامل المدمرة لها كالعصبية والمناطقية والمذهبية وأثار الصراعات السابقة، وتحقيق تنمية مجتمعية شاملة وعادلة ومتوازنة تستثمر طاقات المجتمع وقدراته، يدعمها تطوير وإدماج سياسات سكانية تفضي إلى تحقيق عدالة اجتماعية ومكافحة الفقر وتسهيل الحصول على الخدمات اللازمة وتحسين مستوى معيشة المجتمع.
٤. اقتصاد متنوع ذو أداء عالٍ يسرع من تحقيق التعافي، يقوم على الاستثمار الفعال للموارد الطبيعية والبشرية ويدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحفيز عجلة التنمية بالتركيز على الميزات التنافسية التي تتمتع بها اليمن. والسعي إلى تحقيق التميز الاقتصادي على مستوى الإقليم.



٥. جهاز إداري كفؤ وفعال يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة، مستجيب لخدمة المواطن، يخضع للمساءلة، يقوم على أسس إدارية حديثة في صنع السياسات وتقديم الخدمات وإدارة الشأن العام، قادر على تحقيق التنمية الإدارية، وتنفيذ أهداف التنمية الشاملة ومستجيب لمتطلبات التغيير بمرونة عالية يدعم ذلك نظام خدمة مدنية حديث وفعال يسهم من تحسين الأداء المؤسسي.
٦. منظومة قضائية حديثة ومستقلة تحقق العدالة وتضمن الوصول إليها لكافة المواطنين، وتحمي الحقوق والحريات وسيادة القانون وتضمن رقابة ذاتية فعالة تحصنها من أي اختلالات، تستند على إصلاح تشريعي متكامل، وتوفير خدمات أمن فعالة تحمي المواطن وتعمل على توفير مناخ يدعم تحقيق الاستقرار اللازم للتنمية.
٧. أجيال مبتكرة ومبدعة تسعى للتنمية المعرفية، منتجة للمعرفة والتقنية وتعمل من خلال منظومة حديثة ومتكاملة للعلم والتكنولوجيا والابتكار تخدم مجتمعها، وتدعم تطور الدولة ونموها وتعزيز قدراتها.
٨. تعليم ذو جودة عالية لكافة أفراد المجتمع يقوم على إكساب المعارف والمهارات وغرس القيم والأخلاقيات ويولي حاجات التنمية ويواكب التقدم العلمي والتكنولوجي.
٩. نظام صحي حديث يلبي ويتفاعل مع احتياجات المجتمع، مبني على المسؤولية الفردية والجماعية يدعم تحقيق تنمية مستدامة.
١٠. بنية تحتية متكاملة تلائم متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة، وتدعم تقديم خدمات جيدة تستجيب لاحتياجات المواطن وتعزز استقرار وتقدم المجتمع.
١١. منظومة أمن قومي تحمي مصالح اليمن وتضمن سيادة واستقلال قراره، في ظل علاقات خارجية فعالة تخدم المصالح العليا للوطن وتقوم على مبادئ التكافؤ والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، يدعمها جيش وطني قوي مبني على أسس حديثة ومعايير وطنية، يكون ملكاً للشعب يزود عن حياض الوطن ويحمي سيادته واستقلاله.
١٢. بيئة محمية يجري استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مورداً وطنياً مهماً، وتنمية عمرانية حديثة تستجيب لمتطلبات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي على قاعدة الحفاظ على البيئة واستدامتها.

د. محاور الرؤية:

وفقاً لحزمة التحديات التي تم تحديدها سابقاً فقد تم تصنيف تلك التحديات إلى محاور رئيسية بلغت (١٢) محوراً وهي تمثل المحاور التي سيتم العمل عليها وفقاً للرؤية؛ لضمان عكس الرؤية وغايتها الاثني عشر في إطار تنفيذي جرى توزيع الغايات على المحاور لتحقيقها من خلال عدد من الأهداف الاستراتيجية الموضوعية بدقة وعناية فائقة في كل محور والتي بلغ عددها (١٧٦) هدفاً رئيسياً، بحيث سيوضع لكل هدف استراتيجي جملة من المبادرات التي يمكن تنفيذها من قبل الجهات ويتطلب العمل عليها من خلال الجهات المعنية، كما تتضمن مصفوفة مشروع الرؤية الوطنية كل ذلك تفصيلاً مع المؤشرات والتزمين والمعنيين بالتنفيذ، وتصنيف الأهداف والمبادرات على المراحل الثلاث للمشروع للفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠م.





١. محور المصالحة الوطنية والحل السياسي:

مصالحة وطنية شاملة بين المكونات السياسية ومختلف الفئات، تعالج الوضع الراهن على قاعدة العدالة وجبر الضرر وتبرئ لبلورة حل سياسي سلمي ومنع التدخلات الخارجية والحفاظ على السيادة الوطنية والمصالح العليا للوطن.

الأهداف:

١. توفير الظروف المناسبة للحوار والمصالحة الوطنية بالعمل مع مختلف الأطراف السياسية.
٢. تحريك العملية السياسية الداخلية وعدم انتظار الحل الخارجي والتأكيد على الحل السياسي السلمي.
٣. تحقيق المصالحة الوطنية على مستوى الداخل ثم على مستوى الخارج.
٤. إبرام مصالحة وطنية شاملة بين جميع الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية.
٥. توحيد الجهود لاستعادة السلام والاستقرار في اليمن والقضاء على الصراعات ومواجهة مشاريع تقسيم اليمن.
٦. الانفتاح على الحل السياسي السلمي الذي يحافظ على السيادة الوطنية.
٧. التعاطي الإيجابي مع كل المبادرات الإيجابية التي من شأنها إيقاف الحرب ورفع الحصار وتفنيد أي مخاطر تتضمنها وتضرب بالمصالحة الوطنية العليا أو تنتقص من السيادة والاستقلال.

٢. محور منظومة إدارة الحكم:

منظومة حكم تقوم على أسس حديثة وديمقراطية، تعتمد مبدأ التداول السلمي للسلطة، تتيح حقوق وحريات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإعلام حر ومستقل يعزز من دور المواطن ومساهمته في التنمية، وممارسة حكم يستثمر الموارد الذاتية لتعزيز التكامل والعدالة في توزيع الثروة، والتنمية على المستويات المحلية والمركزية، وبناء مؤسسات حكم فاعلة تعمل من أجل المواطن، وتطبيق منظومة حكم رشيد تكافح الفساد وتضمن سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة الاجتماعية الفاعلة، وتعمل على تهيئة مختلف المقومات اللازمة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي لتحقيق بيئة محفزة للتنمية المستدامة والشاملة.

أ. أسس بناء الدولة:

الأهداف:

١. تطوير الأسس الدستورية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.
٢. بناء مؤسسات السلطات العليا الثلاث وفقاً لمبدأ توازن السلطات.
٣. تعزيز ممارسة مبادئ الحكم على المستوى السياسي القائم على التعددية السياسية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.



ب. الحكم الرشيد ومكافحة الفساد:

الأهداف:

١. بناء آلية مؤسسية موحدة من الأعلى إلى الأسفل تضمن تحقيق تنظيم وإدارة رشيدة للسلطة بأبعادها السياسية والاقتصادية والإدارية على المستويين المركزي والمحلي.
٢. تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في مختلف مستويات وأجهزة الدولة.
٣. ضمان ممارسة فعالة للحوكمة في القطاع الخاص والمجتمع المدني.
٤. ضمان حماية المال العام ومراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة.
٥. مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وتعزيز دور أجهزة الرقابة في كشف الفساد.
٦. إنزال العقوبات الرادعة على مرتكبي جرائم الفساد المالي والإداري بمختلف مستوياته.

ج. الحكم المحلي:

الأهداف:

١. تطبيق نظام حكم محلي حديث يقوم على أسس تقسيم إداري تعزز التنافسية وعدالة توزيع الموارد لتحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة.
٢. بناء وتطوير مقومات تشريعية ومؤسسية وقدرات نوعية لمنظومة الحكم المحلي تمكنها من إدارة مواردها والنهوض بواقعها لتحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية المنشودة.
٣. تطوير القدرات الرقابية والمساءلة الرسمية المركزية والمجتمعية على وحدات الحكم المحلي.

د. المنظومة الرقابية:

الأهداف:

١. تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتعزيز استقلاليته وتبعيته للسلطة التشريعية وتطوير وحوكمة أعماله، وإيجاد رقابة داخلية فاعلة تحصنه من أي اختلالات.
٢. تعزيز وإصلاح البيئة القانونية اللازمة لفاعلية عمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
٣. رفع مستوى تنسيق الجهود بين الجهاز وبقية المؤسسات الرقابية ذات العلاقة بما يحقق تكامل الأداء والأدوار للقيام بمهامهم التنفيذية على أكمل وجه.
٤. تفعيل دور الجهاز بصورة عاجلة في مجال تعزيز قدرات الأوعية الإدارية.
٥. معالجة وضع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتعزيز دورها في مكافحة الفساد.
٦. تعزيز دور الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات في مجال الشفافية في إدارة المناقصات وضمان المواصفات الجيدة للسلع والمشاريع.
٧. تعزيز المشاركة المجتمعية في مجال مكافحة الفساد.



هـ. الحقوق والحريات والإعلام:

الأهداف:

١. تفعيل آليات وتشريعات منع الحجز التعسفي وتجريمه.
٢. إيصال مظلومية الشعب اليمني للعالم وما تتعرض له حقوقه في العيش والحياة الكريمة من انتهاك من (نتيجة) خلال الحرب والحصار الجائر المفروض عليه.
٣. تعزيز القدرات الوطنية في كافة القطاعات الرسمية في مجال التخطيط بما يتسق مع جوهر الحقوق والحريات العامة على أساس عدم المساس بالسيادة والاستقلال.
٤. مراجعة وتنقيح القوانين الوطنية ومواءمتها مع المواثيق والمعاهدات الحقوقية الدولية وعلى أساس عدم المساس بالسيادة والاستقلال.
٥. تعزيز المشاركة السياسية وإتاحة المناخ المناسب للتعددية السياسية والحزبية وممارسة العمل السياسي والديمقراطي وفق الدستور والقانون بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.
٦. تعزيز قيم المواطنة وثقافة الولاء الوطني، ومبادئ وقيم العدالة وسيادة القانون والمساواة وعدم التمييز.
٧. دعم وتعزيز الآليات الوطنية المعنية والممارسات المتعلقة بالحقوق والحريات وحماية حقوق الفئات الضعيفة (النساء، الأطفال، المعاقين، النازحين واللاجئين، الفئات المهمشة).
٨. دعم وتعزيز الآليات الوطنية المعنية والممارسات المتعلقة بقيم الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد وسيادة القانون.
٩. تطوير آلية عمل السجون للتحويل إلى إصلاحيات.
١٠. تعزيز دور الإعلام الرسمي في بناء الدولة وتعزيز الهوية الوطنية والدفاع عن القضايا الوطنية وفق رؤية استراتيجية للإعلام الوطني يواكب المرحلة.
١١. تعزيز دور الإعلام في مواجهة العدوان وكشف جرائمه.
١٢. تشجيع الدور التنموي للإعلام غير الرسمي والترويج اللازم لخطط التنمية في الرؤية الوطنية وتنمية دور الإعلام في مختلف المجالات التنموية.
١٣. تعزيز حرية الصحافة والرأي والتعبير وتعدد وسائل الإعلام بما لا يضر بالمصلحة الوطنية العليا.

و. المشاركة المجتمعية:

الأهداف:

١. تطوير تشريعات معززة للمشاركة المجتمعية في مختلف المجالات وللمختلف الفاعلين المجتمعيين.
٢. تطوير آليات متكاملة لتعزيز مشاركة الفاعلين المجتمعيين بما فهم المرأة والشباب.
٣. تعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة المجتمعية في التنمية عن طريق صندوق تمويل للمشروعات التنموية المجتمعية.
٤. تعزيز دور الفاعلين المجتمعيين في صناعة ومساءلة ومراقبة وتقييم السياسات العامة على المستويين المحلي والمركزي.



٣. محور البناء الاجتماعي:

مجتمع حديث ومتماسك يعترف بهويته وأصالته وقيمته وحضارته وإنسانيته والحفاظ عليها وتحسينها من العوامل المدمرة لها كالعصبية والمناطقية والمذهبية وآثار الصراعات السابقة، وتحقيق تنمية مجتمعية شاملة وعادلة ومتوازنة تستثمر طاقات المجتمع وقدراته، يدعمها تطوير ودمج سياسات سكانية تفضي إلى تحقيق عدالة اجتماعية ومكافحة الفقر وتسهيل الحصول على الخدمات اللازمة وتحسين مستوى معيشة المجتمع.

أ. التماسك الاجتماعي والتنمية المجتمعية:

الأهداف:

١. تطوير آليات توعوية اجتماعية مستدامة تعزز من التماسك الاجتماعي وتعمل على إزالة الآثار الاجتماعية للصراعات الماضية وتحصن المجتمع من عوامل التشظي الاجتماعي المذهبية والمناطقية والحزبية.
٢. استثمار التنوع الثقافي ليصبح صورةً للتسامح تستوعب وتسمو بتراث المجتمعات المحلية الذي يقوم على أساس التعايش مع الآخر والتضامن معه في إطار من الولاء المشترك لله ثم للوطن.
٣. توفير وتعزيز المقومات اللازمة لتحقيق تنمية مجتمعية تستثمر طاقات المجتمع وقدراته.

ب. الهوية والثقافة:

الأهداف:

١. تأكيد وحدة الهوية التاريخية والحضارية للشعب اليمني التي تنتمي إلى أمته العربية والإسلامية وما يمثله اليمن كمسعى ثابت تاريخياً تحكمه في كل مرحلة من مراحل التاريخ هوية سياسية معينة.
٢. ترسيخ الهوية الوطنية الواحدة الشاملة والجامعة لكافة مكونات المجتمع كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة.
٣. تفعيل استخدام الوسائل الثقافية في التنمية وبناء السلام واستنهاض قدرات المجتمع.
٤. تطوير مؤسسات قادرة على تحقيق اختراقات ثقافية تنقل الثقافة من اهتمام على هامش التنمية إلى عنصر محرك لها مع التمسك بالهوية الثقافية اليمنية.
٥. تطوير مناهج اللغة العربية واستراتيجياتها خاصة للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم كونها رمزاً لهوية الأمة وتراثها.

ج. العدالة الاجتماعية:

الأهداف:

١. تحقيق المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.
٢. التوزيع العادل للموارد والأعباء على ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون.



٣. توفير الضمان الاجتماعي كحقٍ للمواطن يحفظ كرامته الإنسانية.

٤. نشر الوعي بأهمية العدالة الاجتماعيّة في المجتمع.

د. السكان:

الأهداف:

١. تطوير منظومة السياسات السكانية اللازمة لتحقيق التنمية المتكاملة المستدامة.
٢. الاهتمام بالنشء والشباب وتوفير مقومات تنمية الشباب واستثمار طاقاتهم قدراتهم الإبداعية.
٣. تشجيع الأسر على الاستقرار في الريف وتوفير الخدمات اللازمة لذلك.

هـ. مكافحة الفقر:

الأهداف:

١. التخفيف من حدة الفقر عبر برامج التمكين الاقتصادي للفئات الأشد فقراً والمهمشين.
٢. تطوير آليات كفاءة وفعالة لإدارة موارد الزكاة والأوقاف في مجال التخفيف من الفقر.
٣. تعزيز الرعاية والحماية الاجتماعية للفقراء.
٤. توجيه المساعدات والمنح الدولية نحو برامج فعالة تخدم مكافحة الفقر.
٥. تعزيز الأمن الغذائي للفقراء.
٦. تطوير آليات الرصد والتقييم وإدارة المعلومات في مجال التخفيف من الفقر.

و. الاستجابة الإنسانية:

الأهداف:

١. توفير مقومات الإدارة الفعالة للاستجابة الإنسانية في اليمن.
٢. وضع الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالإغاثة الإنسانية وتشجيع ودعم المشاريع التنموية الصغيرة والأصغر والمساعدات الخاصة بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث وفقاً للمعايير الدولية بما لا يتعارض مع قوانين وتشريعات الجمهورية اليمنية وبما يتناسب مع الاحتياجات وظروف البلد.
٣. تقييم وتطوير آليات التعامل مع الاستجابة الإنسانية.



٤. محور الاقتصاد:

اقتصاد متنوع ذو أداء عالٍ يسرع من تحقيق التعافي، يقوم على الاستثمار الفعال للموارد الطبيعية والبشرية ويدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحفيز عجلة التنمية بالتركيز على الميزات التنافسية التي تتمتع بها اليمن. والسعي إلى تحقيق التميز الاقتصادي على مستوى الإقليم.

الأهداف:

١. تحقيق نمو اقتصادي مرتفع سنويًا يؤدي إلى التعافي ويرفد التنمية والصمود.
٢. تطوير آلية فعالة لإدارة السياسات الاقتصادية تدعم تحقيق نمو اقتصادي مرتفع والتحول نحو اقتصاد متنوع.
٣. زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد بما يُسهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
٤. جذب وتنشيط الاستثمارات وفقاً لأولويات محددة تدعم تعزيز الأداء والنمو العالي.
٥. زيادة تنافسية السلع الوطنية من خلال رفع حصة البلد من صادرات السلع الخام والمصنعة إلى العالم الخارجي وخفض حجم السلع المستوردة التي يمكن إنتاجها محلياً.
٦. زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ومساهمتها في الاقتصاد.
٧. تطوير آلية وسياسة فعالة لتوجيه وإدارة المساعدات والتمويلات من المانحين وفقاً لأولويات مدروسة وسياسة ثابتة.
٨. تشجيع إنشاء القرى والأحياء المنتجة وبرامج ومشروعات الاقتصاد الاجتماعي.
٩. تنمية واستدام الموارد العامة ورفع كفاءة تحصيلها.
١٠. رفع كفاءة إدارة المالية العامة.
١١. تشجيع البنوك للإسهام في التعافي الاقتصادي ودعم التنمية مع التركيز على مجال دعم انتشار المشروعات الصغيرة والصغرى والأسر المنتجة.
١٢. تجاوز أزمة السيولة النقدية للعملة المحلية عبر تدابير متنوعة.
١٣. إعادة تنظيم قطاع الصرافة بما يكفل قيامه بدور إيجابي في السوق المالي والمصرفي وفي الاقتصاد ككل.
١٤. وضع حلول مستدامة تمكن من الحد من تدهور سعر صرف العملة الوطنية.
١٥. تعزيز دور قطاع الصناعة لقيادة الاقتصاد الوطني مع التركيز على مجالات صناعة تحقق التميز على مستوى الإقليم.
١٦. رفع إنتاجية القطاع الزراعي باتجاه تعزيز القدرة على الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتعزيز النمو الاقتصادي.
١٧. رفع حصة اليمن من الصادرات الزراعية ذات القبول العالي خارجياً.
١٨. حماية واستثمار الموارد الطبيعية من الغابات والغطاء النباتي.
١٩. تعزيز مساهمة قطاع الأسماك والأحياء البحرية في رفد الاقتصاد بالنقد الأجنبي.
٢٠. تعزيز كفاءة إدارة وتنمية الموارد الوطنية من الثروة السمكية والأحياء البحرية.
٢١. خفض معدل البطالة إلى الحدود الدنيا.



٥. محور التنمية الإدارية والبناء المؤسسي:

جهاز إداري كفؤ وفعال يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة، مستجيب لخدمة المواطن، يخضع للمساءلة، يقوم على أسس إدارية حديثة في صنع السياسات وتقديم الخدمات وإدارة الشأن العام، قادر على تحقيق التنمية الإدارية، وتنفيذ أهداف التنمية الشاملة ومستجيب لمتطلبات التغيير والتطوير بمرونة عالية، يدعم ذلك نظام خدمة مدنية حديث وفعال يساهم في تحسين الأداء المؤسسي.

أ. الإصلاح الإداري والبناء المؤسسي:

الأهداف:

١. بناء قدرات مؤسسات الدولة العليا بما يمكنها من تحقيق أدوارها في الإشراف والتوجيه وصنع السياسات واتخاذ القرار، وإحداث تغيير استراتيجي في الإدارة العامة لخدمة أهداف الإصلاح والتطوير لمؤسسات الدولة وتحسين الأداء.
٢. تحديد دور الدولة وإعادة بناء وهيكله الأجهزة الحكومية، واستكمال البناء التشريعي والتنظيمي للوزارات ومؤسسات وهيئات الدولة التي لم تصدر اللوائح المنظمة لعملها ومراجعة القوانين واللوائح التنظيمية بهدف إزالة التكرار والتداخل والازدواج في المسؤوليات والوظائف.
٣. تقييم الأداء المؤسسي لوحدة الخدمة العامة وفق معايير وأسس علمية، وربط مؤشرات الإنتاجية بموازناتها ونفقاتها التشغيلية والتحقق من أنها تقدم خدماتها بكفاءة وفاعلية بما يحقق الغاية منها.
٤. اعتماد مبدأ الجدارة والنزاهة في الاختيار والتعيين لشاغلي وظائف السلطة العليا، وتعزيز قدراتهم، وتطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة.
٥. تحسين عمليات تنفيذ الميزانية وأنظمة وإجراءات الإدارة المالية في كافة وحدات الخدمة العامة لضمان الاستخدام الأمثل للأموال ووضوح وشفافية تطبيق الأنظمة المالية.
٦. التحول نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية لدعم وتبسيط الخدمات الحكومية لكل الأطراف المعنية، وخدمة ترشيد قرارات الإدارة، وزيادة كفاءة وفعالية عمل الحكومة.
٧. تطوير أداء وحدات القطاع الاقتصادي وتصحيح أوضاعها ونظم إدارتها بما يعزز من دورها ويعمل على تنمية مواردها وترشيد نفقاتها.
٨. بناء القدرات البشرية وتنمية المهارات المهنية والفنية والوظيفية بما يلي الاحتياجات الفعلية.
٩. تطوير الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الخطط والسياسات والبرامج التنموية.

ب. الخدمة المدنية:

الأهداف:

١. تطوير وتحديث قوانين ونظم ولوائح وإجراءات الخدمة المدنية، ونظم إدارة الموارد البشرية لتحقيق البساطة والشفافية والاقتصاد في الكلفة بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية.



٢. تطوير نظام الأجور والمرتببات بما يتلاءم والمتغيرات الاقتصادية ويستجيب لطبيعة ونوع الوظائف ومخرجات نظام توصيف الوظائف، وقادر على استقطاب أفضل الكفاءات البشرية.
٣. إصلاح وضبط إجراءات استقطاب الموارد البشرية وفقاً لمبادئ تكافؤ الفرص والجدارة والاستحقاق والشفافية، وعلى أساس الاحتياج الفعلي، وتأمين تشغيل اقتصادي أمثل للموارد البشرية.
٤. المساعدة في تطوير نظم طرق العمل وإجراءاتها، وتحديد وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية على كافة المستويات، بما يحقق تسهيل حصول المواطنين على الخدمات.
٥. تطوير وتنمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في استكمال بناء قاعدة بيانات موظفي الخدمة المدنية، وإدارة نظام الموارد البشرية، وتشجيع التوسع في استخدامه وربطه على مستوى الوزارة ووحدات الخدمة العامة والوحدات الإدارية.
٦. تطوير المعهد الوطني للعلوم الإدارية ليكون مركزاً وطنياً متخصصاً بإعداد وتنمية القيادات الإدارية العليا والوسطى، وبناء قدرات الكادر الوظيفي للدولة. وتعميق قدرته البحثية والاستشارية.
٧. الرقابة الفاعلة لمستوى تنفيذ تشريعات الخدمة المدنية وإزالة كافة الاختلالات الوظيفية في كافة وحدات الخدمة العامة وتقييم مستوى تنفيذها لتشريعات الخدمة المدنية والمساهمة في تقييم أدائها المؤسسي بصورة دورية.
٨. إعادة النظر في أداء منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات وتطويرها وتحديث تشريعاتها بما يحقق العدالة بين منتسبيها وضمان نجاح استثمار أموالها وفقاً للشفافية والنزاهة بما يدعم الاقتصاد الدولي ويرفد خزينة الدولة.

٦. محور الأمن والعدالة:

منظومة قضائية حديثة ومستقلة تحقق العدالة وتضمن الوصول إليها لكافة المواطنين. وتحمي الحقوق والحريات وسيادة القانون وتضمن رقابة ذاتية فعالة تحصنها من أي اختلالات، تستند على إصلاح تشريعي متكامل، وتوفير خدمات أمن فعالة تحمي المواطن وتعمل على توفير مناخ يدعم تحقيق الاستقرار اللازم للتنمية.

أ. القضاء والوصول للعدالة:

الأهداف:

١. استكمال وتطوير منظومة التشريعات ذات العلاقة بالعمل القضائي.
٢. تطوير البناء المؤسسي والتنظيمي لأجهزة السلطة القضائية وتعزيز دور هيئة التفويض القضائي.
٣. تنمية القدرات البشرية للقضاة وأعضاء النيابة العامة ورفد القضاء باحتياجاته من الكوادر القضائية.
٤. تطوير وتحديث الإدارة القضائية ورفع كفاءة العمل القضائي وآلية عمل المحكمة العليا.
٥. توفير وإعادة تأهيل البنية التحتية للسلطة القضائية.
٦. الوصول إلى ١٠٠٪ من المعالجة لمختلف القضايا المتأخرة أمام المحاكم والنيابات الجهات ذات العلاقة وفقاً لخطة تنفيذية مزمنة.



٧. تعزيز فرص الوصول إلى العدالة وخاصة النساء والأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع عبر القنوات والوسائل المختلفة في مختلف المؤسسات وبالدرجة الأولى الأجهزة الأمنية والقضائية والرقابية.

ب. الإصلاح التشريعي:

الأهداف:

١. مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات بما يواكب التطورات ويزيل الاختلالات التشريعية المعيقة لتحقيق العدالة، ويعالج الثغرات القانونية التي تسمح بالفساد والعبث بالمال العام، وانتقاص سيادة الوطنية.
٢. تبني إصلاحات جوهرية وجذرية في القواعد والموجهات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس قيم المساواة بين جميع فئات المجتمع.
٣. تطوير البناء المؤسسي والهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون القانونية واستكمال بنيتها التحتية، وبناء أنظمة المعلومات القانونية، ورفع قدرات الكادر البشري في مجال التشريعات لما يمكنها من النهوض بمهمتها وأداء دورها.

ج. سيادة القانون:

الأهداف:

١. تجسيد مبدأ إلزامية تطبيق القوانين والتشريعات النافذة في جميع مؤسسات الدولة وفقاً لإجراءات واضحة وشفافة تضمن وحدة المعاملة أمام جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العامة والخاصة بما فيها الدولة نفسها.
٢. تمكين المؤسسات ذات الارتباط الأقوى بفرض سيادة القانون وعلى رأسها أجهزة العدالة والأمن على كافة المستويات وفق رؤية واضحة وإجراءات تضمن رقابة مستوى التطبيق.

د. الأمن:

الأهداف:

١. تطوير الأجهزة والمؤسسات الأمنية وتأهيل أفرادها بما يحقق حوكمة إدارتهم وإجراءاتهم وتحقيق العدل وسيادة القانون وكفاءة وفاعلية تقديم خدماتها.
٢. تطبيق نظام السجل المدني واعتماد الرقم الوطني في فترة زمنية محددة لا تتجاوز ثلاث سنوات بهدف إيجاد قاعدة بيانات وطنية.
٣. وضع استراتيجية معلنة لاختيار العناصر الأمنية بشفافية وتطوير القدرات المؤسسية والفنية والبشرية الداعمة للاستقرار الأمني على المستوى المركزي والمحلي.
٤. تطوير نظام معياري لمراقبة ومتابعة وتقييم أداء الأجهزة الأمنية ومنتسبيها.



٧. محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي:

أجيال مبتكرة ومبدعة تسعى للتنمية المعرفية، منتجة للمعرفة والتقنية وتعمل من خلال منظومة حديثة ومتكاملة للعلم والتكنولوجيا والابتكار تخدم مجتمعها، وتدعم تطور الدولة ونموها وتعزيز قدراتها.

أ. الابتكار والمعرفة:

الأهداف:

١. تطوير تشريعات حماية الملكية الفكرية.
٢. توسيع فرص المجتمع في الوصول للمعرفة.
٣. إنشاء منظومة وطنية للإبداع والابتكار.
٤. تشجيع الإنتاج المعرفي اليمني ونشره إقليمياً وعالمياً.
٥. رفع مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج القومي الإجمالي.
٦. تطوير منظومة وطنية لإدارة المحتوى الرقمي الوطني.
٧. زيادة عدد براءة الاختراع المسجلة محلياً ودولياً.
٨. تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجتمع.

ب. البحث العلمي:

الأهداف:

١. إنشاء منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجيا.
٢. دعم وتشجيع البحث العلمي من خلال رفع حصة البحث العلمي من الناتج القومي وتكوين صناديق دعم البحث العلمي.
٣. توفير وتطوير البنية التحتية المتخصصة للبحث العلمي.
٤. التجسير بين مخرجات مؤسسات البحث العلمي والتنمية.

٨. محور التعليم:

تعليم ذو جودة عالية لكافة أفراد المجتمع يقوم على إكساب المعارف والمهارات وغرس القيم والأخلاقيات ويلبي حاجات التنمية ويواكب التقدم العلمي والتكنولوجي.

الأهداف:

١. توسيع نطاق تغطية التعليم ما قبل الأساسي وفق منهج علمي متطور.
٢. تخفيض نسبة الأمية في أوساط المجتمع إلى معدلات دنيا.
٣. توفير تعليم عام بجودة عالية (أساسي وثانوي) لجميع الفئات العمرية المستهدفة.
٤. توسيع خدمات التعليم الفني والتقني وتطويرها لاستقطاب خريجي التعليم الأساسي والثانوي بما يدعم احتياجات سوق العمل.



٥. توفير خدمات التعليم العالي بجودة عالية تحقق متطلبات سوق العمل.
٦. تعزيز كفاءة إدارة وتمويل التعليم وإعادة هندسته لمواكبة متطلبات سوق العمل.
٧. إعادة النظر في التأهيل والإعداد القبلي للمعلمين ليستجيب لحاجات التعليم العام.
٨. تطوير البنية التحتية والتقنية للتعليم بأنواعه.

٩. محور الصحة:

نظام صحي حديث يلبي ويتفاعل مع احتياجات المجتمع، مبني على المسؤولية الفردية والجماعية يدعم تحقيق تنمية مستدامة.

الأهداف:

١. تطوير نظم وآليات الإدارة والتنسيق للخدمات الصحية على المستوى الوطني، وتحفيز المشاركة المجتمعية في إدارته ومراقبته.
٢. توسيع وتعزيز الخدمات الصحية ذات الأولوية ودعم خدمات الطوارئ بما يستوعب طبيعة وظروف المرحلة ومستجداتها.
٣. الاستمرار في دعم برامج الرعاية الصحية الأولية، ومكافحة الأمراض والترصد الوبائي، والمحافظة على مستوى عالٍ من تحصين الأطفال والأمهات للوقاية من حدوث أوبئة الأمراض الخاضعة للتحصين والحد من تفاقم مشكلة سوء التغذية.
٤. تطوير وتعزيز أداء وقدرات الكادر الوظيفي في القطاع الصحي على كافة المستويات.
٥. تشجيع الاستثمار في القطاع الصحي، وصناعة الدواء بما يدعم توفر الخدمات الصحية والأدوية للمواطنين بمستويات كفاية وجودة مرضية.
٦. تطوير وتعزيز دور النظام الوطني للمعلومات الصحية واعتماد الأساليب والتطبيقات الحديثة لإدارة المعلومات على مستوى المؤسسات والمرافق الصحية بما يعزز من إدارة النظام الصحي.
٧. تعميم التأمين الصحي لجميع السكان.
٨. تحقيق الاكتفاء الوطني من الكادر الطبي المتخصص وتوفير التجهيزات الطبية اللازمة للحد من العلاج خارج الوطن.

١٠. محور البنية التحتية وخدماتها:

بنية تحتية متكاملة تلبي متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة، وتدعم تقديم خدمات جيدة تستجيب لاحتياجات المواطن وتعزز استقرار وتقدم المجتمع.

الأهداف:

١. توفير بنية أساسية وخدمات حديثة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتعزز فرص الاستفادة من اقتصاد المعرفة.
٢. رفع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية بالاعتماد على مصادر متنوعة بحيث تغطي الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد والمجتمع.



٣. إعادة تأهيل البنية التحتية اللازمة في قطاع النقل (البري والبحري والجوي) والإسهام في إعادة إعمار ما دمرته الحرب منها.
٤. توفير خدمات مياه وصرف صحي تواكب الاحتياجات المتزايدة للسكان.
٥. تأهيل وتطوير مرافق البنية التحتية الأخرى اللازمة لإنعاش الاقتصاد وتقديم الخدمات اللازمة لتحقيق استقرار اجتماعي وحياة كريمة للمواطن.
٦. إعادة إعمار وتأهيل البنية المرفقية الحكومية التي دمرتها الحرب.

١١. محور الأمن القومي والسياسة الخارجية:

منظومة أمن قومي تحمي مصالح اليمن وتضمن سيادة واستقلال قراره، في ظل علاقات خارجية فعالة تخدم المصالح العليا للوطن وتقوم على مبادئ التكافؤ والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، يدعمها جيش وطني قوي مبني على أسس حديثة ومعايير وطنية، يكون ملكاً للشعب يذود عن حياض الوطن ويحمي سيادته واستقلاله.

أ. الأمن القومي لليمن:

الأهداف:

١. ربط الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن وجزره وسواحله وثرواته بالتنمية والمصالح القومية.
٢. إنشاء مجلس أعلى للدفاع الوطني والأمن القومي يختص بإقرار الاستراتيجيات والسياسات العامة لمواجهة التهديدات الخارجية، والتحديات الداخلية، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي.
٣. إنشاء نظام وطني للرصد والإنذار المبكر وإدارة الكوارث والأزمات.
٤. وضع استراتيجية للأمن القومي داخل وخارج اليمن وتعزيز مفهوم الشراكة الاستراتيجية والتفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالح اليمن الخارجية.
٥. إنشاء مراكز دراسات استراتيجية وتطوير الخطط اللازمة لتأمين الأمن الغذائي والمائي.
٦. تأمين البنى التحتية للمرافق الحيوية والقومية.
٧. إيجاد رؤية وطنية خاصة بمكافحة الإرهاب.

ب. السياسة الخارجية:

الأهداف:

١. بناء وتطوير آلية مؤسسية فعالة لصنع السياسة الخارجية وفق الثوابت والمصالح الوطنية العليا والتنمية المستدامة.
٢. تطوير وتعزيز علاقات اليمن دولياً وإقليمياً بحيث تقوم على المصالح المشتركة والعمل على توفير سبل حمايتها.
٣. حماية ورعاية المواطن اليمني وحقوقه ومصالحه الخدمية في دول المهجر وتحصينه من البيئة والعوامل والمؤثرات الفكرية الضارة.



ج. الدفاع:

الأهداف:

١. بناء الجيش على أسس وطنية حديثة ليكون قادراً على الدفاع عن الوطن وحمايته.
٢. وضع التشريعات المناسبة لمواكبة بناء وحماية الدولة وضممان قوة واستقلالية الجيش وحيادته في الصراعات السياسية.
٣. تطوير القدرات البشرية والمؤسسية والفنية للجيش على كل المستويات لضممان جاهزته وإسهامه في التنمية.

١٢. محور البيئة والتنمية العمرانية:

بيئة محمية يجري استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مورداً وطنياً مهماً، وتنمية عمرانية حديثة تستجيب لمتطلبات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي على قاعدة الحفاظ على البيئة واستدامتها.

أ. البيئة:

الأهداف:

١. توفير المقومات التشريعية والمؤسسية اللازمة لإدارة الموارد البيئية وحمايتها واستثمارها وفقاً لأسس التنمية المستدامة.
٢. تحقيق استثمار فعال للموارد البيئية الغزيرة والمتنوعة التي تتميز بها اليمن.
٣. توفير بنية تحتية لإدارة المخلفات ومعالجتها وتدويرها اقتصادياً.

ب. التنمية العمرانية:

الأهداف:

١. تطوير تشريعات التنمية العمرانية.
٢. تطوير استراتيجية وطنية لإعادة التوزيع السكاني تدعم إيجاد تنمية متوازنة ومستدامة تستثمر موارد الأرض وطاقات الإنسان بكفاءة عالية.
٣. إنشاء صندوق وطني للتنمية العمرانية.
٤. تنمية الأرياف والتوسع في مشروعات القرى المنتجة بما يحد من الهجرة الداخلية نحو المدن.
٥. إعداد المخططات الحضرية على المستوى الوطني والمحلي.



خامساً

سمات وخصائص الرؤية

يتسم المشروع بمجموعة من السمات والخصائص أبرزها ما يلي:

١. تعقيد ظروف تنفيذه: كونه يأتي في ظل ظروف ومرحلة خاصة يعيشها الوطن من عدوان واستهداف شامل لكل مقومات الحياة.
٢. شمولية المشروع في تناول قضايا التحول نحو بناء الدولة: تضمن المشروع درجة عالية من الشمول لعملية الإصلاح والتطوير لمؤسسات وقطاعات الجهاز الإداري للدولة.
٣. التركيز على الأولويات في مرحلة التنفيذ: يقوم المشروع على ترتيب منطقي للأولويات لعملية الإصلاح والتطوير والبدء بالجوانب التي من شأنها وقف الاختلالات وكبح مظاهر الفساد وترشيد القرار وتحقيق التعافي.
٤. درجة الأهمية التي تكتنف أغلب القضايا التي يتناولها: حيث استوعب المشروع بشجاعة العديد من القضايا على أساس رؤية غايتها تحقيق المصلحة الوطنية العليا أولاً.
٥. ارتباطه بتوفر الإرادة السياسية: حيث تركز العديد من مجالات الإصلاح والتطوير المستهدفة في المشروع على أساس مهم هو توفر الإرادة السياسية الملزمة لاحترام وتنفيذ القوانين والتشريعات المعتمدة حالياً كونها كفيلة بتحقيق نسبة عالية من الإصلاحات.
٦. التجرد عن أي مصالح للسلطة: بني المشروع على أساس تجسيد مبدأ سيادة القانون ومنع تغول السلطة العليا واستئثارها بأي مزايا أو سلطات من شأنها أن تسمح باستغلال موقعها لتحقيق مصالح خاصة أو التفريط بالحقوق العامة.
٧. الارتكاز على مخرجات الحوار الوطني: يستوعب المشروع مخرجات الحوار الوطني الشامل في اتجاهاته العامة والخاصة.
٨. التشابك والعلاقات المتنوعة في القضايا التي يتناولها: يأخذ المشروع في الاعتبار العلاقة الوثيقة بين قضايا التنمية الإدارية وقضايا التنمية الاقتصادية.



سادساً

عوامل النجاح وتحديات تنفيذ الرؤية

أ. عوامل نجاح الرؤية:

١. توفر الإرادة السياسية: التي تقود إدارة التغيير وترعى وتفعّل التصحيح والإصلاح للاختلالات في مؤسسات الدولة، وتتابع تنفيذ الخطط التي يتطلّبها بناء الدولة وسيادة القانون والدفع بعجلة التنمية.
٢. الشراكة السياسية: تنفيذ المشروع عبر شراكة سياسية بين كل القوى والمكونات السياسية باعتباره مشروعاً وطنياً للبناء بعيداً عن التقاسم السياسي والمحاصصة.
٣. تطبيق آليات رقابة ومتابعة فعالة: تضمن تنفيذ الخطط والبرامج التي يتبناها المشروع مع تفعيل استخدام التقنية في تنفيذ أنشطة المتابعة والرقابة والتقييم.
٤. إطلاق حملة وطنية لمكافحة الفساد: تبرز من خلالها مصداقية العمل وأنّ الرهان على نجاح المشروع يبدأ بمحاسبة وإيقاف من ثبت فسادهم وتمنعهم من محاولة إيقاف مسيرة المشروع.
٥. اعتماد أحدث أساليب التخطيط والتنظيم: في إطار تنفيذ المشروع على المستويات المختلفة، مع اعتماد أسس ومبادئ الحوكمة، والانسياب للسلس للمعلومات، وبناء قدرات المعنيين بتنفيذ المشروع في المستويات المختلفة.
٦. تطبيق مبدأ الجدارة في تعيين القيادات الإدارية: الالتزام باختيار وتعيين قيادات الجهاز الإداري التنفيذي وفقاً لمبدأ الجدارة.
٧. مساندة منظومة الرقابة والمحاسبة والقضاء في المحاسبة والمساءلة الصارمة: للمسؤولين في مختلف المستويات المعنيين بتنفيذ البرنامج عن أي تقصير في عملية التنفيذ سواءً على المستوى الكلي أو القطاعي أو المؤسسي وفقاً للمخرجات المحددة وبالزمن المحدد.
٨. الشفافية واطلاع الرأي العام: على مسار تنفيذ البرنامج ونتائجه المحققة أولاً فأول وتحقيق تواصل فعال مع الرأي العام للإبلاغ عن أي تجاوزات في تنفيذ البرنامج.
٩. دور فاعل للإعلام: لخلق رأي عام يساند تنفيذ توجهات المشروع.
١٠. رصد وتوفير الحد الأدنى من الموارد الأساسية: اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المشروع في مجالاته المختلفة وتطبيق أفضل كمعايير الكفاءة في إدارة تلك الموارد.
١١. التفاعل الرسمي والشعبي: لدعم ومساندة نجاح المشروع باعتباره مشروع تحدي وجودي.



ب. التحديات المحتملة أمام تنفيذ الرؤية:

إن أي عمل يستهدف النهوض بالمجتمع لا بد أن يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيقه فكيف هو الأمر إذا كان هذا العمل مشروعاً وطنياً بحجمه الكبير والمتنوع والواسع وفي ظروف حرب واقتصاد شبه منهار، وانقسام وطني إلا أن الأعمال الوطنية الكبيرة لا تظهر إلى الواقع إلا في ظروف تاريخية صعبة تجعل من الانطلاق لتحقيقها ضرورة ملحة، وتتحدى فيها أشد الصعاب، وانطلاقاً من ذلك فإن تنفيذ الرؤية الوطنية سيواجه العديد من التحديات، أبرزها:

١. محدودية الموارد المالية اللازمة: للسير في تنفيذ مشروع الرؤية وهو التحدي الأكبر ولكن بجهود الدولة والمجتمع وبالعقول الفذة التي تستطيع أن توجد الفرص الكافية للتمويل، وإدارة سليمة للموارد المالية المحدودة سيتم تحقيق القدر الأساسي اللازم لتمويل المشروع والسير فيه.
٢. تغول الفساد بكل أشكاله: مما يزيد من مقاومة التغيير وبالتالي إحباط جهود السير في المشروع ولن يتأتى تجاوز الفساد القائم إلا بقيادة فعالة وصارمة تحاسب المفسدين وبآليات شفافة وقضاء عادل ورقابة رسمية ومجتمعية تفضح المفسدين، ولعلّ أبرز العوامل التي تتيح التقليل من مظاهر الفساد ورداءة التنفيذ هو الاعتماد على تعيين الكفاءات الوطنية النزهة من خلال تطبيق مبدأ الجدارة في الاختيار والتعيين للمستويات الفنية (من درجة وكيل وزارة فأدنى) مع محاسبة المستويات السياسية العليا من القيادة ومساءلتهم عن أي قصور أو فساد في إطار مؤسساتهم. كما أن من أوجب المعالجات التي يجب البدء بها هي تنفيذ حملة تطهير الفساد في المؤسسات المالية والإدارية.
٣. مقاومة التغيير: حيث من المتوقع حدوث مقاومة للتغيير من قبل البعض في إدارة الدولة والمؤسسات والقوى السياسية والمجتمع خصوصاً ممن سيفقدون مصالحهم لذلك يتطلب من المعنيين أخذ الأمر في الاعتبار في إطار الخطط التنفيذية التي سيتم إعدادها.
٤. خصائص وطبيعة مشروع الرؤية: باعتباره برنامجاً شاملاً للنهوض متنوع الجوانب والمستويات يحتاج إلى جهود كبيرة في الإدارة والتنظيم والمتابعة والتقييم وصبر وتأنٍ، وبالتالي قد يتأخر تحقيق الأثر الملموس لبعض الأهداف، وهنا تأتي قدرة إدارة مشروع الرؤية في ترتيب الأولويات وتنظيم الجهود التي تنعكس في تحقيق آثار ملموسة تحفز على الاستمرار، وتزيد من وتيرة التحدي نحو الإنجاز، وهذا يتطلب توسيع نطاق استخدام التقنية في إدارة مشروع الرؤية.
٥. محدودية القدرات الفنية والبشرية اللازمة لتنفيذ الرؤية: من المتوقع أن يواجه تنفيذ الرؤية اشكالية ندرة القدرات الفنية والبشرية لعدة عوامل منها هجرة البعض أو عزوف البعض عن المشاركة لعدد من الظروف أبرزها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي حالياً وعدم انتظام صرف المرتبات، بالإضافة لتحدي تأهيل قدرات جديدة وهو ما ينبغي استيعابه في الخطط التنفيذية.



سابعاً

إدارة العمل لتنفيذ الرؤية

أ. هيكل إدارة الرؤية:

يتكون هيكل إدارة مشروع الرؤية من ثلاثة مستويات إدارية وفقاً للجدول التالي:
جدول المستويات الإدارية ومهامها

المستوى	المهمة الرئيسية	الأعضاء
1. المجلس السياسي الأعلى	هو الراعي الأساسي للرؤية والمعني بإقرارها وإقرار الخطط الاستراتيجية المرحلية وتقارير المتابعة والتقييم ونتائج العمل المختلفة في تنفيذ الرؤية.	رئيس وأعضاء المجلس
فريق المتابعة والتقييم	يتبع المجلس السياسي الأعلى وضمن سكرتاريته ويعنى بالمتابعة والرقابة والتقييم لسير المشروع.	يتكون من خبراء ومختصين ذوي قدرات نوعية في مجالات المتابعة والتقييم للبرامج القومية
فريق المصالحة الوطنية والحل السياسي	يتبع المجلس السياسي الأعلى نظراً لخصوصية مهامه وهو يعنى بالتنسيق والتنظيم لمهام وأعمال محور المصالحة الوطنية والحل السياسي.	رئيس ومجموعة أعضاء يحددهم المجلس السياسي
2. الحكومة (اللجنة الوزارية القطاعية)	وهي الجهاز الفني لتنفيذ الرؤية وعكسها على الواقع تتبع مجلس الوزراء وتعنى بالأعمال الفنية المختلفة بوضع ومتابعة الخطط الاستراتيجية المرحلية والخطط التنفيذية السنوية والتنسيق بشأن سير تنفيذ الرؤية تتبعها سكرتارية فنية ووحدة إعلامية ووحدة مالية وإدارية وتقسّم إلى فرق عمل فرعية وفقاً لمحاور الرؤية الأساسية.	برئاسة رئيس الحكومة تمثل فيها جميع الوزارات والهيئات المعنية.
الخبراء	فريق يدعم جهود اللجنة الوزارية القطاعية.	مجموعة خبراء يتم الاستعانة بهم حسب الاحتياج الفعلي فرادى أو كفرق
3. الفرق المؤسسية (مدراء المشروعات)	وهي الفرق التنفيذية في الجهات حيث يشكل فريق على مستوى الجهة يعني بتنفيذ أهداف المشروع في الجهة ويتحمل كامل المسؤولية عن إعداد خططها وتنفيذها في إطار الرؤية ويعمل تحت إشراف اللجنة الوزارية القطاعية.	يتكون من (5-7) أعضاء في الجهة برئاسة رئيس الجهة أو المسؤول الثاني وعدد من المعنيين بالخطة التنفيذية للجهة في إطار المشروع؟



ب. آلية المتابعة والتقييم لتنفيذ الرؤية:

كشفت التجربة اليمنية فشل أغلب الخطط التنموية والاستراتيجيات القطاعية والعديد من البرامج الحكومية، ولعل أهم العوامل التي أثرت على عدم نجاح تلك الاستراتيجيات والبرامج هو عنصر المتابعة والرقابة والتقييم، الأمر الذي أهدر الكثير من الموارد والجهود دون قياس أثر حقيقي للتقدم واكتشاف ومعالجة الاختلالات التي تبرز أثناء التنفيذ، كما أن من أغرب ما تم اتباعه في آليات تنفيذ هذه الاستراتيجيات أنه أغفل عنصر المتابعة والتقييم أو تم إسناده للجهات ذاتها وللقائمين على التنفيذ مما أدى إلى إنتاج تقارير مظلمة في مسار التنفيذ لإبراز نجاحات شكلية، وانتكست تلك المحاولات وفشلت. وارتباطاً بذلك فإن الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة تهتم كثيراً بإيجاد آلية نوعية وفعالة في متابعة وتقييم مسار العمل لتنفيذها؛ لذا ستكون هناك أكثر من آلية لتحقيق رقابة فعالة للعمل تبدأ من إيجاد فريق مستقل للمتابعة والتقييم يتبع سكرتارية المجلس السياسي إلى جانب تفعيل أدوار الجهات المعنية بالرقابة لتحقيق رقابة خارجية مستقلة، وأخيراً تتبع ودراسة نتائج وأثار التنفيذ ومعرفة اتجاهات الرأي العام حول مدى رضا المجتمع عن ما حققه مشروع الرؤية الوطنية وهو ما سيسند جزء منه إلى المجتمع المدني والإعلام ومراكز الدراسات.

أهداف الرقابة والمتابعة والتقييم لتنفيذ الرؤية:

1. ضمان اتساق الخطط التنفيذية مع رؤية وغايات وأهداف الرؤية.
2. ضمان تدفق البيانات والمعلومات اللازمة لمعرفة سير تنفيذ الرؤية من خلال قاعدة بيانات فعالة.
3. التأكد من سير الأعمال لتنفيذ الرؤية بالصورة التي رسمت لها.
4. معرفة حجم التقدم في سير العمل في مختلف محاور الرؤية.
5. قياس نتائج وأثر التنفيذ للمبادرات.
6. التعرف على حجم الموارد المنفقة والعائد المتحقق على مستوى كل برنامج ومؤسسة تستهدفها الرؤية.
7. تحديد التدخلات اللازمة لتفعيل أداء التنفيذ وتجاوز معوقات التنفيذ.

آليات المتابعة والتقييم التي يجب اتباعها:

1. تكوين فريق مختص يتبع سكرتارية المجلس السياسي: بحيث يتولى الآتي:
 - ضمان اتساق الخطط التنفيذية على مستوى القطاعات والفرق المؤسسية مع الرؤية والغايات والأهداف الاستراتيجية للمشروع.
 - إدارة نظام إلكتروني متكامل لبيانات المشروع واستخدامه في المتابعة والرقابة والتقييم.
 - مراجعة وتحليل البيانات والمؤشرات والتقارير الواردة من الفرق التنفيذية.
 - مراجعة السياسات الكلية بحيث يتم تحقيق التوافق لتلك السياسات أو وضع سياسات تسد الفجوة القائمة.
 - إعداد التقارير الفنية حول متابعة عمليات التنفيذ ورفعها إلى اللجنة الإشرافية العليا.
 - التأكد من مدى التزام المعنيين بإدارة الرؤية في مختلف المستويات أو في القطاعات أو المؤسسات بسير الأداء وتقييم مستويات أدائهم ورفعها إلى المجلس السياسي.



٢. الرقابة والتقييم عبر الهيئات الرقابية المعنية: تفعيل دور الهيئات الرقابية كمجلس النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد واللجنة العليا للرقابة على المناقصات في الرقابة على أداء العمل في تنفيذ الرؤية ومخرجاتها.
٣. الرقابة والتقييم المجتمعي (الإعلام، المجتمع المدني): تمكين المجتمع المدني من الرقابة والتقييم لمستوى تنفيذ الرؤية والتفاعل مع نتائج تلك التقييمات.
٤. رقابة المواطن: عبر استخدام الخط الساخن وموقع الرؤية وصفحاتها الاجتماعية وإيصال رأي المواطن بمختلف الوسائل إلى المعنيين.

أنواع المتابعة والرقابة:

١. تصدر الوحدة تقرير متابعة دوري عام شهري لكل محور عن المهام التي تم إنجازها.
٢. تصدر الوحدة تقارير دورية (ربعية - سنوية) متنوعة في ضوء المستويات المختلفة للمتابعة والتقييم تتضمن:
 - تقرير حول مدى اتساق الأهداف والبرامج بالخطط التنفيذية مع رؤية وغايات وأهداف الرؤية.
 - تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والخطط التنفيذية ومعوقات التنفيذ.
 - تقرير حول التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات (النتائج المرصودة) على مستوى الأهداف.
٣. تقارير فصلية حول تقييم نتائج العمل في كل برنامج ومدى رضا المجتمع عنها والمعالجات المقترحة.
٤. تقرير حول أداء اللجنة الوزارية القطاعية وأعضاء فرق العمل وقيادات الجهات المعنية.
٥. تقرير حول التحديات والمخاطر المختلفة التي تواجه تنفيذ المبادرات والمعالجات المقترحة.

أنواع التقييم لأداء العمل في تنفيذ الرؤية:

- تقييم المؤشرات: من خلال معرفة مستوى الإنجاز المحقق بالنسبة للمؤشرات المستهدفة
- تقييم الأداء (إداري، فني، مالي): يجب أن تغطي تقارير تقييم الأداء ثلاثة أبعاد هي: البعد الإداري لعمليات المشروع ومستوى إنجازها، تقييم الجوانب الفنية بحسب خصوصية كل قطاع، التقييم المالي من حيث كفاءة الإنفاق ومدى جدوى أي إنفاق على أهداف أو مبادرة أو برنامج أو مشروع وبالتالي الاعتماد على مؤشرات أداء مالية.
- تقييم النتائج: التحديد المسبق للنتائج المستهدفة مسبقاً في خطط العمل التنفيذية المحدد مع تتبع أي نتائج أخرى لم توضع بالحسبان، ومن ثم التقييم وفقاً لتلك النتائج.
- تقييم الأثر: أهمية تتبع الأثر في التقييم وعدم الاكتفاء بتقييم النتائج والمخرجات بل معرفة تأثيرات المشروع وانعكاساته على المواطن والمجتمع وأداء الدولة ببعديه الإيجابي والسلبي خلال الزمن.
- تقييم رضا المجتمع: الاهتمام بقياس مدى رضا المجتمع عن نتائج المشروع في مختلف المجالات من خلال إشراك المجتمع المعني (المستفيدين في المجتمع) في كل مجال.

أدوات التقييم:

- أدوات التقييم المكتبي (تقارير التقييم الفنية المنمذجة): سيتم تطبيق نماذج قياسية للتقييم المكتبي بناءً على تقارير الأداء الواردة من الجهات المستهدفة بالبرنامج وبصورة عامة سيتم تطبيق تلك النماذج ما أمكن عبر استخدام قاعدة بيانات مشروع الرؤية الوطنية التي ستقدم تقارير متابعة وتقييم منتظمة.



- أدوات التقييم الميداني (الاستبيانات، النزول الميداني، المقابلات، مجموعات التركيز): من الأهمية تنوع أساليب الرقابة والتقييم الميداني من خلال اعتماد أساليب مقننة وتطبيقها بصورة دقيقة للخروج بنتائج تقييم واقعية، ومن أهم هذه الأدوات: الاستبيانات، النزول الميداني، المقابلات، مجموعات التركيز.

ج. أدوار المعنيين:

يحتم مشروع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة بشموليته وتنوعه وحجم أهدافه المنشودة تنوع المعنيين بإدارته من حيث الاختصاص والمستويات، ويتطلب الأمر حصر هؤلاء المعنيين وتحديد مسؤولياتهم عن التنفيذ وفقاً لطبيعة المسؤولية وحجمها، وارتباطاً بذلك فإنه يمكن تحديد المعنيين الرئيسيين وأدوارهم الرئيسية وفقاً للتالي:

م	المعني	الأدوار
١	المجلس السياسي الأعلى	الرعاية السياسية والإشراف وإقرار نتائج الأعمال ومحاسبة الأجهزة التنفيذية والتعيين والعزل.
٢	مجلس النواب	التنسيق مع هيئات السلطتين التنفيذية والقضائية ومحاسبة الحكومة عن مسار المشروع وإقرار القوانين اللازمة لإصلاح هيئته التشريعية وفقاً لما حددته وثائق مشروع الرؤية الوطنية.
٣	هيئات السلطة القضائية العليا	إدارة برنامج السلطة القضائية وسرعة تحقيق المحددات القضائية اللازمة لتنفيذ الرؤية
٤	الأحزاب والقوى السياسية	تحقيق المساندة والدعم السياسي اللازم لنجاح الرؤية وحشد المجتمع للوقوف مع المشروع باعتباره مشروعاً وطنياً للنهوض، لعب أدوار في الرقابة المجتمعية. تقديم مقترحات تطوير أداء العمل عبر اللجنة الوزارية القطاعية. إصلاح هيئاتها الحزبية لتبني توجهات تتوافق مع أهداف المشروع في التنمية الشاملة.
٥	الهيئات الرقابية	الرقابة والتقييم لأداء العمل في تنفيذ الرؤية ورفع تقارير تقييم ومتابعة وكشف الأخطاء ومسؤوليات التصدير في التنفيذ، إصلاح أوضاعها الداخلية لتلعب دوراً فاعلاً في نجاح تنفيذ الرؤية.
٦	رئيس الحكومة	الإشراف والمتابعة وتوجيه الوزراء والمعنيين في حكومته لسير تنفيذ الرؤية على الوجه الصحيح، محاسبة المسؤولين في حكومته أولاً فأول، حشد التمويل اللازم لتنفيذ الرؤية.
٧	الوزراء ورؤساء الهيئات	مسؤولية كاملة عن نجاح أهداف ومهام العمل المحددة ضمن الرؤية في إطار جهته.
٨	اللجنة الوزارية القطاعية	إدارة وتنظيم الأعمال المتعلقة بتنفيذ الرؤية وإدارة العمليات الفنية أثناء التنفيذ وإجراء المتابعة المستمرة واستقبال التعليمات من اللجنة العليا وعكس ملاحظات فريق المتابعة والتقييم.
٩	الفرق المؤسسية في الجهات التنفيذية	إعداد تقارير الوضع الراهن وتنفيذ الخطط في إطار المؤسسات المعنية والمسؤولية عن إنجاز المهام المحددة لها في إطار الخطة التنفيذية المقررة للرؤية في الجهة وإعداد تقارير الإنجاز عن تلك المهام.
١٠	القطاع الخاص	شريك استراتيجي في المشروع يعني بالاستثمار وإدارة الاقتصاد ودعم مسار التنمية وتنفيذ الرؤية.



م	المعنى	الأدوار
١١	الإعلام	توجيه وحشد الرأي العام والمجتمع عمومًا لمؤازرة تنفيذ الرؤية ونقل صورة حقيقية عن سير تنفيذها وكشف المخالفات وإيصال طموحات وانطباعات المجتمع عن الرؤية للمعنيين ونقل توجهات المعنيين للمجتمع.
١٢	المجتمع المدني	المشاركة الفاعلة في متابعة تنفيذ الرؤية وتطبيق مساءلة مجتمعية للمعنيين بالجهات التنفيذية، تقديم مقترحات للتطوير، التوعية المجتمعية، والمساهمة في بناء القدرات في مجال المشاركة المجتمعية والمجالات الأخرى ذات العلاقة التي يعنى بها المجتمع المدني.
١٣	المواطن	التفاعل مع الرؤية من خلال الإبلاغ عن التجاوزات عبر الخط الساخن، وهو المستهدف النهائي من الرؤية ولذا يجب أن يكون له رأي في مدى تحقيقها لأهدافه ودور في المساءلة المجتمعية في إطار الرؤية.

د. الدعم والمساندة لتنفيذ مشروع الرؤية:

نظراً لنوعية المشروع باعتباره رؤية وطنية يضم في طياته تنوع وحجم أعمال كبيرة ومتشعبة فإن من الأهمية أن يتم إدارة المشروع وفقاً لغاية رئيسة تتمثل في: ضمان تنفيذ مشروع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة بمستوى عالٍ من الأداء من خلال حزمة من المبادئ والمقومات المعززة تحقق شمولية وتكامل برامج وأنشطة المشروع على المستوى الرأسي والأفقي. وترجمة لهذه الغاية يجب أن تضع اللجنة الوزارية القطاعية كونها المعنية بإدارة مشروع الرؤية في اعتبارها تحقيق جملة من الأهداف العملية، وذلك على النحو التالي:

الأهداف:

١. تطبيق مبادئ الحوكمة في كافة أعمال مشروع الرؤية الوطنية وفي مختلف مؤسسات الدولة وممارستها كقواعد مؤسسية وسلوك تنظيمي لمختلف القيادات والمختصين. ولضمان تحقيق هذا الهدف سيتم العمل على:
 - أ. إعداد وتطبيق وثيقة متكاملة لنظام عمل مشروع الرؤية وسياساته (إدارية ومالية وفنية) وفقاً لأفضل الممارسات.
 - ب. حوكمة أعمال مشروع الرؤية في مختلف مستوياته مع الأخذ بنتائج مخرجات الحوار الوطني في المستويات القطاعية والمؤسسية.
٢. تطبيق مبادئ الجدارة والنزاهة والشفافية في اختيار وتعيين القيادات الإدارية والمعنيين مع التركيز على بناء قدرات كوادر نوعية تكون ضماناً لنجاح الرؤية سواءً على مستوى سكرتارية اللجنة الوزارية القطاعية أو على الفرق المؤسسية في الجهات. ولضمان تحقيق هذا الهدف سيتم العمل على:
 - أ. وضع وتطبيق نظام شفاف وفعال يقوم على مبدأ الجدارة في اختيار وتعيين المعنيين بإدارة مشروع الرؤية بمختلف مستوياته.
 - ب. اعتماد برنامج تدريبي نوعي للمعنيين في تنفيذ مشروع الرؤية وفقاً لطبيعة عمل كل مستوى.
 - ج. تطبيق آلية عمل معيارية وشفافة للمساءلة والمحاسبة للمعنيين بالمشروع وفقاً لنماذج قياسية.
 - د. إعداد وتعميم وثيقة مدونة سلوك للمعنيين بإدارة مشروع الرؤية في مختلف المستويات.



٣. إدخال وتطبيق التقنية في إدارة مشروع الرؤية ومراقبة تنفيذه بالاستفادة من البرامج مفتوحة المصدر. من خلال العمل على:
- إعداد قاعدة بيانات لمشروع الرؤية وربطها شبكياً مع الجهات المستهدفة بحيث توفر بيانات وتقارير لمختلف جوانب العمل وتدعم عملية المتابعة والتقييم للأداء في تنفيذ الرؤية.
 - اتمة وتعميم استخدام التقنية في المؤسسات الحكومية تستهدف عرض ومتابعة أداء الأعمال وتحسين آلية المتابعة لأعمال الجهات التي تنفذ مبادرات.
 - تطوير وتفعيل موقع الحكومة اليمنية (البوابة الإلكترونية) ليكون نافذة موحدة للمعلومات المتعلقة بالرؤية.
٤. تحقيق أعلى مستويات التكامل في الأداء واستثمار الموارد المالية والمعلوماتية والدعم اللوجستي بصورة كفؤة وفعالة. من خلال العمل على:
- تطبيق آليات عمل في إدارة مشروع الرؤية تحقق تنسيق وتكامل عالٍ في الأداء وتدريب فرق تنسيق مشتركة بين المشروعات التي تتقاطع أعمالها.
 - تطوير آلية إدارية ومعلوماتية لتكامل استخدام الموارد المشتركة من أنظمة المعلومات وخدمات الدعم اللوجستي والبيانات والدعم الاستشاري ... وغيرها بما يحقق ترشيد استخدام الموارد.

هـ. موجبات أساسية للتنفيذ:

- لضمان استيعاب مضامين مشروع الرؤية واتساق العمل في مختلف مكوناته لاحقاً من قبل المعنيين سواء في إدارة المشروع (سكرتارية اللجنة الوزارية القطاعية) أو في المؤسسات المختلفة المعنية بالتنفيذ، فإن من المهم الأخذ في الاعتبار بالموجبات التالية:
- إن مشروع الرؤية ووفقاً للمنهجية التي سار عليها في التخطيط القومي، تضمنت التخطيط من الأعلى إلى الأسفل من خلال وضع نص الرؤية وغاياتها العامة وفقاً لما تراه القيادة بناء على تحليل مركز خرج بأبرز التحديات التي تواجه البلد التي ترى القيادة أولويات التعامل، في حين كانت الأهداف المعدة للرؤية هي نتاج عمل مشترك جمع بين رؤية القيادة والجهات المعنية، أما فيما يتعلق بالمبادرات فإن أغلبها من قبل الجهات المعنية، وهي متروكة للتعديل والإضافة والتحسين من قبل تلك الجهات عند وضع الخطط التفصيلية بدون الإخلال بمضامين الأهداف، مع الأخذ بالاعتبار أولويات المبادرات التي رأت القيادة أهمية الأخذ بها.
 - تتولى كل جهة عبر الفريق المعني بإعداد تحليل مفصل للوضع الراهن وإعداد خطة تفصيلية لكل مرحلة على حدة مع وضع خطة تشغيلية لكل سنة قبل نهاية تلك السنة، بحيث تصبح تلك المبادرات هي الأهداف التنفيذية لسد الفجوة بين الأهداف الاستراتيجية الموضوعة بين معطيات الوضع الراهن.
 - مع نهاية كل سنة يجب إجراء مراجعة استراتيجية للمبادرات ومدى تحققها ومن ثم إعداد خطة تشغيلية للسنة التالية، وهنا يمكن تعديل في بعض المبادرات وفقاً لمطالبات الوضع وبعد موافقة اللجنة الوزارية القطاعية.



٤. مع نهاية كل مرحلة يتم إجراء مراجعة استراتيجية للأهداف والمبادرات ومدى تحقق الخطة وإعادة تحليل الوضع الراهن وإجراء أي تغييرات لازمة سواء في الأهداف أو المبادرات إذا تطلب الأمر ذلك، ووفقاً لبيانات ونتائج مثبتة ودقيقة ومقرة لضمان تحقيق الغاية الموضوعية ومن ثم رؤية، وبالتالي إعداد استراتيجية المرحلة التالية وفقاً لذلك. ويمكن أيضاً إجراء تعديلات في نظام إدارة العمل إذا تطلب الأمر في حال وجود مبررات موضوعية قوية تثبت ذلك.
٥. يجب توحيد جميع نماذج العمل في إدارة العمل لتنفيذ الرؤية وتدريب المعنيين عليها كما يجب أن تكون نماذج العمل مدرجة أصلاً في قاعدة بيانات المشروع.
٦. من الأهمية أن تكون مؤشرات القياس الموضوعية في كل مستوى تخطيطي مربوطة مع المستوى الأعلى بحيث يسهل قياس مستوى تنفيذ الأهداف على أن يشمل ذلك نتائج محددة للأهداف في كل مرحلة تتضمنها مصفوفة الخطة الاستراتيجية للمرحلة، وذلك ضماناً لسهولة ودقة قياس مستوى التقدم في تنفيذ الخطة على مستوى الهدف والمبادرة وعلى مستوى الجهة والمجال.
٧. المبادرات ذات المسؤولية المشتركة يجب أن تدار من خلال فرق عمل مشتركة مع تحديد مسؤوليات كل طرف والتوقعات لسهولة محاسبة المعنيين وبإشراف اللجنة القطاعية الوزارية.
٨. فيما يتعلق بمصفوفة استراتيجية المرحلة الأولى يجب البدء بالمبادرات الأكثر تأثيراً في أوساط المجتمع والأقل تكلفة إلى جانب عدم إهمال المبادرات الأساسية التي يعتمد عليها نجاح الرؤية في مرحلتها الأولى أو تمثل عنصراً مهماً لنجاح الرؤية وموثوقيتها.
٩. يجب على المعنيين بإعداد الخطط التنفيذية وصف المبادرات بدقة وتحديد مكوناتها من حيث:
 - وصف المبادرة.
 - الهدف الاستراتيجي للمبادرة.
 - النتائج المتوقعة (المستهدفات).
 - المبادرات والأنشطة الأخرى التي تعتمد عليها المبادرة.
 - الأنشطة الرئيسية للمبادرة.
 - مؤشر القياس.
 - البرنامج الزمني لتنفيذ المبادرة.
 - الجهة الرئيسية المعنية والجهات الثانوية.
١٠. ضرورة تحديد التحديات المحتملة لكل مبادرة ووضع السياسات اللازمة للتعامل معها.
١١. الاهتمام بوضع سياسة محددة لإدارة التغيير والتركيز على كل ما قد يعيق تنفيذ الرؤية نتيجة مقاومة التغيير من خلال سياسات محددة لإدارة التغيير وهي أحد المهام الأساسية للإدارة المعنية بالتنفيذ في الحكومة.
١٢. العمل على تعزيز مساهمة المواطن في دعم مشروع الرؤية الوطنية ومراقبته وتقييمه من خلال فتح خط ساخن وتنويع آليات التواصل مع المجتمع لاستيعاب ملاحظاتهم حول مسار التنفيذ.



ثامناً

الموارد ومصادر الدعم المالي لتنفيذ الرؤية

من الأهمية أن يتم وضع آلية متكاملة للتعامل مع الاحتياجات المالية لمشروع الرؤية الوطنية وموارده وكيفية تدبير تلك الموارد، وفي إطار ذلك يتم التالي:

١. تقوم الوحدة المعنية بعد استلام الخطة النهائية العامة بإعداد موازنة موحدة لإدارة مشروع الرؤية (اللجنة الوزارية القطاعية) للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢ مع تحديد المصادر المتاحة لتدبير تلك الموارد داخلية أو دعم خارجي إن أمكن ورفعها لإقرارها من قبل مجلس الوزراء.
٢. بعد استلام الخطط والموازنات الفرعية من الجهات تقوم وحدة الشؤون المالية والإدارية بمراجعة تلك الموازنات مع كل جهة وإقرارها ومن ثم دمجها في موازنة موحدة بعد إجراء التنسيق في استخدام الموارد والتأكد من عدم وجود تكرار في الإنفاق وإخراجها بصورة نهائية مع إعداد تقرير خاص بدراسة مصادر تدبير تلك الموارد ورفعها معاً لإدارة مشروع الرؤية التي تقوم بدورها برفعها إلى مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها.
٣. تقوم الوحدة المعنية بسكرتارية اللجنة القطاعية مع وزارة المالية بتدبير الموارد باستمرار بالدراسة والبحث عن مصادر موارد تدبير المشروع، والبحث عن مصادر جديدة وأفكار نوعية تحقق موارد متنوعة ولا تحمل عبئاً على الفئات الفقيرة من المواطنين.

ملحق رقم (١) مصفوفة الرؤية الوطنية

ملحق رقم (٢) أولويات الرؤية الوطنية





يد تحمي ويد تبني